المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/405

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 16 تشرين الأول، 16 October 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 405

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 405/ 2022 التخصصي

اليوبيل الماسي لجامعة الدول العربية

الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس جامعة الدول العربية

الأحد 16 تشرين الأول، 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 405 الأحد 16 تشرين الأول، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	Weekly Economic Report No. 405 Sunday 16 October 2022 full report، click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

MEAK Weekly Specialized Economic Report No. 405
Diamond Jubilee of the League of Arab States
The 75th Anniversary of the Founding of the League of Arab States
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
16 October 2022

Contents

اليوبيل الماسي لجامعة الدول العربية 2
الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس جامعة الدول العربية..... 2
اليوبيل الماسي لجامعة الدول العربية 5
الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس جامعة الدول العربية..... 5
أولاً - في يوبيلها الماسي جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها بين الواقع والطموح..... 5
1 - محاولات تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها عبر تاريخها:..... 6
2 - محاولات تطوير الجامعة منذ نشأتها في عام 1945 م، وحتى عام 2000 م:..... 7
3 - محاولات تطوير الجامعة منذ عام 2001 وحتى عام 2010 م: .. 10
4 - محاولات تطوير الجامعة منذ عام 2011 م وحتى الآن: 16
ثانياً - دور جامعة الدول العربية في المجالات (الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية) 21
1 - دور جامعة الدول العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك:22
2 - المجالس الوزارية المتخصصة:..... 27
3 - دور جامعة الدول العربية في العمل الثقافي العربي المشترك:.... 27
4 - دور جامعة الدول العربية في العمل الإعلامي العربي المشترك: 32

5 - الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب: 37
ثالثاً - جامعة الدول العربية والتعاون الدولي 43
1 - آليات التعاون القائمة مع الأطراف الأجنبية: 44
أ - التعاون العربي-الأسيوي:..... 45
ب - التعاون مع الدول الأورو-آسيوية:..... 49
ج - الحوار العربي الأوروبي:..... 51
د - الشراكة العربية الأفريقية: 53
هـ - التعاون مع دول أمريكا الجنوبية:..... 54
و - التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات أخرى: 55
ز - قضايا الحد من التسلح ونزع السلاح..... 56
اليوبيل الماسي لجامعة الدول العربية **Error! Bookmark not defined.**
الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس جامعة الدول العربية..... **Error! Bookmark not defined.**

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 401/ 2022 التخصصي
اليوبيل الماسي لجامعة الدول العربية
الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيس جامعة الدول العربية
الأحد 16 تشرين الأول، 16 October 2022
إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

أولاً – في يوبيلها الماسي جامعة الدول العربية ومحاولات تطويرها وتحديثها بين الواقع والطموح

مجلة شؤون عربية العدد 183، 2020

رائد الجبوري سبتمبر 7, 2020

مقدمة:

بحلول تاريخ (22 آذار/ مارس) الماضي، يكون قد مضى على إنشاء جامعة الدول العربية (75) عامًا، وتطلق بعض الدول على هذه الحقبة الزمنية تعبير "اليوبيل الماسي"، وهي مسيرة طويلة تتطلب من المتابعين والمهتمين وقفة للتأمل واستنباط الدروس والعبر.

وهنالك من يعتبر أن إنشاء جامعة الدول العربية قبل نظيراتها المنظمات الإقليمية الأخرى هو في حد ذاته مدعاة للفخر، وأنّ إنشاءها قبل منظمة الأمم المتحدة يضيف زخمًا آخرًا لهذا الشعور.

لقد كانت ظروف إنشاء الجامعة تنبع من حاجة حقيقية للتعاون بين شعوب تتحدث لغةً واحدةً ولها تاريخ وثقافة مشتركة وخريطة جغرافية متصلة، ودول استقلت حديثًا من هيمنة قوى استعمارية مختلفة.

إنّ موضوع إنشاء الجامعة، شهد مشاورات بين مسؤولين من بعض الدول العربية، وانتهى الأمر بتوقيع "بروتوكول الإسكندرية" من قبل رؤساء حكومات كل من: (مصر، شرق الأردن، سورية، العراق ولبنان)، ولاحقًا وقعت عليه كل من: (السعودية واليمن) ؛ ولتبدأ بعد ذلك اللّجنة السياسية الفرعية –التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها– في أعمالها وتنتهي بعد ستة عشر اجتماعًا؛ لتضع صيغة "ميثاق جامعة الدول العربية"، الذي جرى التوقيع عليه في(22 آذار/ مارس 1945م)، وأصبح ساريًا في(10 مايو/ أيّار 1945م) بعد توقيع اليمن عليه؛ ليكتمل عدد الدول السبع المؤسسة لهذه المنظمة)[1](.

وبالرغم من نجاح الجامعة بتعديل مواد مهمة في ميثاقها، كعقد القمم العربية بصفة دورية كل عام، وإنشاء برلمان عربي، والسماح لمشاركة المجتمع المدني في أعمال الدورات العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وطرح أفكار لم تر النور حتى الآن؛ لإقامة منطقة تجارة عربية حرة، واستحداث عدد من الأجهزة والمؤسسات في إطار الجامعة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات والاتحادات العربية، والمجالس الوزارية المتخصصة، واللّجان الفنية الدائمة، إلاّ أنّ العمل الجماعي العربي لا يزال ينقصه الكثير من الإجراءات التي تتطلب إحداث تغييرات جوهرية في الميثاق، تنعكس بالمحصلة على فعالية العمل العربي المشترك، ونقدم في أدناه عرضًا مُركزًا لمسيرة تطوير وتحديث جامعة الدول العربية.

1 - محاولات تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها عبر تاريخها:

شهدت جامعة الدول العربية العديد من مشاريع التطوير، البعض منها رفع السقف عاليًا في طموحاته وأفكاره ومقترحاته، فجاء منقطعًا عن الواقع العربي، فيما جاء بعضها الآخر في خضم لحظات اتسمت بمناخ أو طموح

تغييري ضاغط وسقطت مع انتهاء تلك اللّحظة في غياهب النسيان أو بقيت أفكارًا ووجدت مكانها في أرشيف الجامعة الغني بهذا المجال، ذلك كله لا يعني أن جامعة الدول العربية لم تشهد تطويرًا لوظائفها أو بلورة لوظائف جديدة استقرت مع الزمن، كما هو الحال في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية فيما يعرف" بثنائية تطوير المهام وخلق مهام"، لكن هذه الوظائف لم تكن أو لم تعد بمستوى التحديات والمهام الجديدة والمتجددة والمتزايدة والملقاة على عاتق بيت العرب والتي تستدعي تأسيس وظائف جديدة للجامعة ،أو تعزيز وتطوير وظائف قائمة في مختلف المجالات، فبعض هذه التحديات –وهذا طبيعي– لم تكن قائمة لحظة ولادة المنظمة العربية([2]).

لقد أشار ميثاق جامعة الدول العربية نفسه إلى جواز تطويرها، حيث جاء في مادته العشرين بأنّه يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل الميثاق،_ على وجه الخصوص _ ؛ لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق، ومن أجل تتبع موضوع محاولات تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها بشكلٍ متسلسلٍ تاريخيًا، ونظرًا لطبيعة مقترحات التطوير، سنعمد إلى تقسيمه على النحو التالي:

2 - محاولات تطوير الجامعة منذ نشأتها في عام 1945 م، وحتى عام 2000 م:

بدأ حديث تطوير الجامعة بعد سنوات قلائل من نشأتها، فبعد أقل من ثلاث سنوات على هذه النشأة، طالبت "سوريا" بتعديل ميثاق الجامعة، وكان الطلب السوري يهدف إلى وضع ضوابط "قومية" على سلوك الدول الأعضاء بغية منعها من أن تجنح في اتجاهات تهدد التعاون في إطار الجامعة، وكان فحوى الاقتراح السوري في(19 فبراير/ شباط 1948م) ينصب على ضرورة امتناع أعضاء الجامعة عن التفاوض أو التعاقد مع الدول الأجنبية، إلا بعد

التفاهم على أسس هذا التعاقد، ومداه ضمن الجامعة، إلاّ أنّ هذا الاقتراح لم يحظ بالموافقة في حينه([3]).

وفي (13 أبريل/ نيسان 1950م) وافق مجلس جامعة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري، والتي كانت تُعد نقلة نوعية في جامعة الدول العربية، لما نصت عليه في مادتها السادسة، من أنّ ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزمًا لجميع الدول المتعاقدة، لكن الحكومتين (اليمنية والعراقية) أبديتا من التحفظات –لأسبابٍ مختلفةٍ– ما يمنع انطباق النص عليهما([4])، وتم تثبيت هذه التحفظات في هامش الاتفاقية، ولم تشهد الممارسة اللاحقة لأكثر من نصف قرن، تطبيقًا واحدًا لهذا النص([5]).

وفي عام 1951 م، تقدّمت "سوريا " بمشروع أكثر تطورًا لتعديل الميثاق، فدعت فيه اللّجنة السياسية إلى إنشاء اتحاد بين الدول العربية بشكلٍ تدريجيٍّ، واقترحت في تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد، أن يُؤخذ في الاعتبار الوزن الديمغرافي للدول وليس المساواة القانونية بينها، بحيث يأتي القرار العربي أكثر تعبيرًا عن هيكل الإمكانات في النظام منه عن الهيكل القانوني، وتقدم العراق بمبادرة مشابهة في(يناير/ كانون الثاني 1954 م)، ولقي الاقتراحان مصير الاقتراح السوري السابق.

كما تقدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في(يوليو/ تموز 1955 م)، بثلاثة اقتراحات إلى الدول الأعضاء بغية تعديل الميثاق، وهي: إضافة هيئة جديدة إلى الجامعة، في شكل" جمعية شعبية"، والنص على: "أنّ تكون قرارات مجلس الجامعة التي تُتخذ بالأكثرية مُلزمة لجميع الدول الأعضاء، ودعم معاهدة الدفاع المشترك وتعزيزها" ، وكرّرت الأمانة العامة مبادرتها

بالتعديل مع بعض الإضافات الجديدة في عام 1956 م، ولكن هذه الاقتراحات لم يتم التوافق حولها من الدول الأعضاء في حينه([6]).

وفي ستينيات القرن الماضي قرّر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دور انعقاده الثاني بالإسكندرية من 5 إلى 1964/9/11، إنشاء "محكمة العدل العربية"، كجهاز قضائي لحل المنازعات العربية، والتي ألمح إليها ميثاق الجامعة في مادته العشرين([7])، غير أن هذا القرار دخل في مناقشات مطولة بين الخبراء الذين تمكنوا في عام 1974 من إنجاز مسودة أول مشروع لإنشائها، وكرّرت قمة "القاهرة" في عام 1996م القرار نفسه بعد حوالي ثلث قرن، إلاّ أنّ حالة عدم التحمُّس ؛ لإنشاء هذه المحكمة ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا([8]).

وبالعودة إلى مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، فقد وافقت قمة "الرباط" في عام 1974م على تعديل الميثاق؛ ليستوعب المتغيرات الجديدة، وشكّلت لجنة لهذا الغرض على أن يُعرض الموضوع نفسه في القمة التالية([9])، لكن الظروف شاءت أن تختص تلك القمة التي انعقدت في عام 1976م بالحرب الأهلية اللّبنانية، ثم حدثت الظروف المصاحبة؛ لتوقيع اتفاقية "كامب ديفيد" الذي شُغلت به قمة "بغداد" في عام 1978م، ثم أعادت قمة "تونس" في عام 1979م طرح موضوع تعديل الميثاق وطالبت بالإسراع به، وتكرّرت المطالبة بالأمر نفسه في قمة "عمان " عام 1980 م ([10])، ثم أشارت قمة "فاس" في عام 1982م إلى تأجيل عرض مشروع التعديل على القمة لمزيد من الدراسة، على أن تُرفع مشاريع التعديل إلى القمة التالية، ولم تلتفت القمم العربية التالية لموضوع تعديل الميثاق، وذلك في الأعوام (1985 م، 1987م،1988م)، إلى أن تم طرحه في قمة عام 1989م، التي

قرّرت إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق حتى يأتي "مستشرفًا آفاق جديدة، ومرسخًا شمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك، ودفع مسيرته([11])."

ولم تتم "إعادة النظر" هذه قبل انعقاد قمة "بغداد" في(مايو/ أيّار 1990 م)، حيث طالبت تلك القمة وزراء الخارجية العرب بإتمام الإجراءات المتعلقة بتعديل الميثاق، ورفع توصياتهم إلى مؤتمر القمة التالي بـ"القاهرة"، وقد عُقدت قمة ثانية بالفعل بعد أقل من ثلاثة شهور، ولكنها لم تنظر في تعديل الميثاق وإنّما شُغلت بموضوع غزو "العراق" "للكويت"، وكان لهذا الحدث أثرًا مباشرًا في تعذُّر انعقاد القمم العربية حتى عام 1996 م ، وفي ذلك العام عُقِدت قمة في "القاهرة" دون أن تشير إلى تعديل الميثاق مطلقًا، بل أشارت بالتحديد إلى "احترام ميثاق الجامعة العربية([12]) "، وانشغلت القمة التالية بـ"القاهرة "في عام 2000م بدعم انتفاضة الأقصى.

3 - محاولات تطوير الجامعة منذ عام 2001 وحتى عام 2010 م:

بدأ حديث "التطوير" بصفةٍ عامةٍ وليس تعديل الميثاق، يأخذ طريقه إلى قرارات قمة "عمّان" الدورية الأولى في (مارس/ آذار 2001 م)، والتي يُلاحظ بالإضافة إلى ذلك أنّها حرصت على تُسجيل تدارسها حال الأمة "استنادًا إلى ميثاق الجامعة العربية وأهدافه([13]) "، وهكذا اجتازت محاولات تعديل الميثاق رحلة طويلة على مدار أكثر من خمسين عامًا، لم تتمكن فيها القمم العربية من التوصل إلى التعديل المنشود لميثاق جامعة الدول العربية، وذلك لأسباب عديدة يطول شرحها.

وفي أعقاب احتلال "العراق"، في عام 2003 م، تقدّم عدد من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية بمبادرات؛ لتطوير الجامعة، تمثلت بسلسلة

من المبادرات والمقترحات؛ لإصلاح منظومة جامعة الدول العربية، وقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قبل انعقاد القمة الدورية في "تونس" عام 2004 م، بمحاولة لتأطير هذه المبادرات والمقترحات، ففرقت بداية بين مبادرات تفضي إلى تغيير نظام الجامعة وتتمثل في المبادرتين الليبية واليمنية اللّتين وُضعتا بنصهما في تقرير الأمين العام، وأخرى يمكن إيجاد قواسم مشتركة بينها تتمثل في باقي المبادرات التي أمكن استخلاص عدد من مقترحات التطوير منها، وتتضمن إنشاء برلمان عربي ومجلس أمن عربي ومحكمة عدل عربية ومصرف عربي للاستثمار والتنمية وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات ومجلس أعلى للثقافة العربية، فضلًا عن مقترحات ؛ لتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل نظام اعتماد القرارات في جامعة الدول العربية.

وقد أثارت مقترحات الدول الأعضاء المذكورة، في بادئ الأمر عددًا من التساؤلات والملاحظات، أولًا : من ناحية كثرتها التي لابد وأنّها ستُثقل كاهل الجامعة تنظيميًا وماليًا، وثانيًا : عدم اتساق بعضها مع الواقع الفعلي في تلك الفترة، كما في الحديث عن إنشاء برلمان عربي في دول لا يزال بعضها لا يعرف سلطة تشريعية على المستوى الوطني في الأساس، أو في تصور إمكانية الموافقة على إنشاء هيئة؛ لمتابعة تنفيذ قرارات الجامعة تفرض عقوبات على الدول غير الملتزمة في مناخ لا يمكن أن يتم فيه التنازل عن شيء من القُطرية لصالح القومية، وثالثًا: ازدواجية بعض هذه المقترحات مع مؤسسات قائمة، كما في اقتراح إنشاء مجلس أعلى للثقافة العربية مع وجود منظمة عربية تختص بهذا الجانب تحديدًا، وهي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "أليكسو"، التي أُنشئت في (25 يوليو/ تموز 1970 م).

وعلى هذا النحو تجمّعت مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية وأفكار التطوير الداخلي لأعضائها لتكون محورًا أساسيًا من محاور اهتمام قمة "تونس" الدورية التي كان مقررًا لها أن تُعقد في (مارس/ آذار 2004 م)، فتأجلت بشكلٍ مفاجئٍ ؛ بسبب ما تردد في حينه حول فشل وزراء الخارجية العرب في الاتفاق على جدول أعمال القمة، خاصة' ما يتصل بموضوع التحديث والإصلاح في الدول العربية، وإعادة هيكلة جامعة الدول العربية؛ لتنعقد هذه القمة لاحقًا في (مايو/ أيّار) من نفس العام، وبقي الأمل قائمًا _حينذاك في أن توافق على أحد مقترحات التطوير على الأقل كبداية، وأن تُقر بعضها من حيث المبدأ، وأن تُحيل شريحة ثالثة منها لمزيد من الدراسة، لكن هذه القمة تفادت مناقشة الموضوع أصلًا، فأُحيل الملف برمته إلى قمة الجزائر 2005 م([14]).

ويعتبر متخصصون أن القمة العربية في دورتها العادية السابعة عشر، التي استضافتها "الجزائر" في (مارس/ آذار عام 2005 م)_ علامة فارقة في موضوع تطوير وإصلاح جامعة الدول العربية وتطوير العمل العربي المشترك، حيث شهدت هذه القمة تعديلات مهمة في بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية، كتكليف وزراء الخارجية والأمانة العامة بموضوع تحديد المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بالالتزام بقرارات مجلس الجامعة، والموافقة على إنشاء البرلمان العربي، وتضمينه في المادة (19) من الميثاق، وإقرار نظامه الأساسي، وتعديل الفقرة (2) من المادة (6) من الميثاق حول تقرير مجلس الجامعة للتدابير اللازمة لدفع اعتداء دولة ما من دول الجامعة على دولة أخرى عضو فيها، فيما تضمن التعديل الثالث الموافقة على استبدال نص المادة (7) من الميثاق بنصٍ جديدٍ حول النصاب القانوني

اللازم لصحة انعقاد الدورات العادية لاجتماعات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماعات المجالس الوزارية المتخصصة، ومعالجة الحالات التي يتعذر فيها الوصول لتوافق الآراء في اتخاذ القرارات، والطلب من الأمين العام تشكيل لجان متخصصة من الدول الأعضاء بشأن مواصلة النظر بمشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي، ودعوة الدول التي لم تصادق بعد على تعديل الفقرة (1) من المادة الثامنة من معاهدة "الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" التي تم تعديلها في قمة "تونس" عام 2004 م، إلى سرعة استكمال إجراءات تصديقها عليها وإيداعها لدى الأمانة العامة، وتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد تقرير شامل يتضمن مقترحاته بشأن تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة([15]).

وفي سياق التطوير أيضًا، وافقت القمة العربية في دورتها العادية الثامنة عشر، المنعقدة في العاصمة السودانية "الخرطوم" بتاريخ (29 مارس/ آذار 2006 م)، على المسائل الموضوعية التي أعدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتكليف من القمة السابقة، وهي مسائل يتطلب إقراراها ثلثي أصوات الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت، كقضايا حفظ السلام وسيادة الدول وأمنها ووحدتها وتدابير الأمن القومي، وتدابير دفع عدوان دولة عضو على دولة عضو أخرى، وتسوية النزاعات العربية، بالإضافة إلى الموضوعات المؤسساتية والهيكلية كتعديل الميثاق وإنشاء مؤسسات جديدة في إطار الجامعة وقبول أعضاء جُدد، وتعيين الأمين العام للجامعة، واعتماد تعيين الأمناء العاملين المساعدين، والموضوعات الخاصة بميزانية الجامعة، فيما تم تحديد المسائل الأخرى _عدا ما ذُكر باعتبارها مسائل إجرائية_، والتي يتطلب

إقراراها توافر الأغلبية البسيطة للدول الحاضرة والمصوتة، وتم اعتبار هذا التعديل جزءًا من النظام الداخلي لمجلس الجامعة، كما تم في هذه القمة الموافقة على إنشاء مجلس السلم والأمن العربي وإقرار نظامه الأساسي، وإحلال أحكامه محل أحكام آلية جامعة الدول العربية ؛ للوقاية من النزاعات وإداراتها وتسويتها، ودعوة الدول العربية الأعضاء إلى سرعة استكمال إجراءات التصديق على النظام الأساسي للمجلس وفقًا لأنظمتها الدستورية، ورحبت القمة بانعقاد الدورة الأولى للبرلمان العربي، والتأكيد على أن تكون له موازنة مستقلة، وتخصيص موازنة تسيير عاجلة للبرلمان حتى نهاية عام 2006م.

وتضمنت نتائج القمة العربية في دورتها العادية التاسعة عشر في العاصمة السعودية "الرياض" بتاريخ (2007/3/29 م)، قرارًا يأتي في إطار تطوير وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك، فقد أيدت القمة عقد قمة عربية تشاورية؛ لمعالجة قضية عربية هامة أو عاجلة تستدعي التشاور لاتخاذ مواقف متجانسة إزاءها، كما تم في هذه القمة الموافقة على عقد قمة عربية تُخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية؛ لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها.

وأصدرت القمة العربية في دورتها العادية العشرين، المنعقدة في العاصمة السورية "دمشق"، بتاريخ (2008/3/30 م)، قرارات أكّدت فيها على أهمية تفعيل مجلس السلم والأمن كآلية من آليات العمل العربي المشترك وتوفير الإمكانات اللازمة للاضطلاع على المهام المنوطة به، وأخذ العلم بقرار المجلس الوزاري باعتماد النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، ودعوة الدول إلى سرعة التصديق عليه، ودعوة مجموعة العمل مفتوحة العضوية

على مستوى الخبراء لمواصلة عملها في أقرب فرصة وتقديم تقرير حول نتائج عملها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته القادمة، والطلب من الأمين العام تقديم تقرير حول نتائج مجموعة العمل، وأكدت القمة على ضرورة تسوية الخلافات العربية– العربية وتعزيز التضامن العربي، وذلك بعد إطلاع القمة على الورقة التي أعدها الأمين العام في ضوء مناقشات اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ (2008/3/27 م) حول الحالة الراهنة للعلاقات العربية– العربية .

وصدر عن الدورة العادية الحادية والعشرين للقمة العربية التي عقدت بالعاصمة القطرية "الدوحة" بتاريخ (2009/3/30 م)، وثيقة تعزيز المصالحة والتضامن العربي، تضمنت الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية باعتبار الجامعة مرجعية العمل العربي المشترك، والهادفة إلى تطويره، وتفعيل آلياته في كافة المجالات، وتفعيل آليات العمل العربي المشترك لفض المنازعات، بما في ذلك تلك التي نصّت عليها "وثيقة العهد والوفاق والتضامن" الصادرة عن قمة "تونس"، والطلب من الأمين العام تفعيل هذه الآليات بما يحقق المصالح العليا للعمل العربي المشترك، كما كلفت هذه القمة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بدراسة مبادرة الجمهورية اليمنية؛ لتفعيل العمل العربي المشترك .

ودعت القمة العادية الثانية والعشرين المنعقدة في مدينة "سرت" اللّيبية بتاريخ (2010/3/28 م)، إلى تطوير منظومة العمل العربي المشترك ورحبت بتشكيل لجنة خماسية عليا من (ليبيا واليمن ومصر وقطر والعراق) وبمشاركة الأمين العام للجامعة، للإشراف على وثيقة ؛ لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتتشاور اللّجنة مع قادة الدول لبلورة مشروع هذه الوثيقة، وطلبت

القمة من الدول سرعة تقديم ملاحظاتها بشأن المبادرة اليمنية، والطلب من الأمانة العامة تشكيل فريق من الخبراء القانونيين والمفكرين والسياسيين والبرلمان العربي لدراسة المبادرة وملاحظات الدول بشأنها، كما رحبت القمة بالأفكار المطروحة في المبادرة السورية الخاصة بوضع آلية لإدارة الخلافات العربية– العربية، وأكّدت المبادرة عدم اللّجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة، والالتزام بإبقاء الخلافات داخل العائلة العربية، وتعزيز روح الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك وكذلك المواثيق والعهود المقرة عربيًا، واقترحت الآلية أن تطرح المبادرات قبل انعقاد القمة العربية بفترة زمنية كافية للدراسة والتشاور، وكلّفت القمة الأمين العام بإعداد ورقة عمل عن دول جوار المنطقة العربية في "آسيا" و"أفريقيا" وحوض البحر المتوسط وعلاقاتها مع الدول العربية، وعرض مذكرة بشأن المبادئ المقترحة لسياسة جوار عربية مع تلك الدول وسبل تطوير الروابط والتنسيق معها، بما في ذلك إمكانية تشكيل رابطة جوار عربية ؛ للمساهمة في تعظيم المصالح المشتركة .

كما وافقت قمة "سرت " على قيام البرلمان العربي الدائم والتمديد للبرلمان الانتقالي لمدة سنتين لاستكمال الأطر القانونية والنظام الأساسي للبرلمان الدائم، وإحالة نظام البرلمان لمؤسسات الجامعة ووضعه في صيغته النهائية في ضوء ملاحظات الدول تمهيدًا لاعتماده من القمة العربية القادمة .

4 - محاولات تطوير الجامعة منذ عام 2011 م وحتى الآن:

لقد حالت الظروف التي شهدتها بعض الدول العربية دون عقد قمة في عام2011 م، لتنعقد القمة العربية العادية الثالثة والعشرون في العاصمة العراقية "بغداد" بتاريخ (2012/3/29 م) ، والتي تم خلالها تفويض الأمين

العام الجديد السيد" نبيل العربي"، باتخاذ القرارات اللازمة ؛ لإعادة هيكلة الأمانة العامة، وتطوير أنظمتها بما يُمكِّنها من الارتقاء بأساليب عملها وتحسين أدائها ومواكبة المستجدات على الساحتين العربية والدولية؛ ليتم في ضوء ذلك تشكيل "اللجنة المستقلة لدراسة سبل إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية" برئاسة "الأخضر الإبراهيمي"، الشخصية الدبلوماسية الجزائرية المعروفة، في (سبتمبر/ أيلول عام 2011 م)، وقد طلب الأمين العام من اللجنة تقديم تقرير يتضمن مقترحات وتوصيات محددة حول العديد من جوانب عمل جامعة الدول العربية، وتمخضت أعمال هذه اللّجنة ومداولاتها ولقاءاتها مع عدد من المسؤولين والمثقفين العرب، والتي امتدّت لمدة تزيد على العام _عن إصدار تقرير يقع في (55) صفحة، ويقوم على مبدأ أساسي، هو أن إصلاح العمل العربي المشترك لا يتم من خلال خطوة واحدة تعالج كافة مواطن الضعف، بل يجب أن يكون عملية متواصلة، تتسم بالواقعية والطموح في ذات الوقت.

عقب ذلك، شكّل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دور انعقاده العادي، بتاريخ(2013/3/6 م) لجنة من الدول الأعضاء والأمانة العامة للنظر في المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللّجنة المستقلة ووضعها موضع التنفيذ، وسُميت اللّجنة المُشكلة بـ" اللّجنة مفتوحة العضوية" ؛ لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، وتسهيلًا لعمل هذه اللّجنة فقد تم إسناد الموضوعات الواردة في تقرير اللّجنة المستقلة إلى أربعة فرق عمل، كل فريق يختصّ بدراسة أحد الموضوعات الرئيسية الواردة في تقرير اللّجنة المستقلة، حيث اختصّ الفريق الأول بتعديل الميثاق، والفريق الثاني بأجهزة وآليات الجامعة العربية، والفريق الثالث بتطوير

العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، والفريق الرابع بالبعد الشعبي للعمل العربي المشترك، وتجتمع هذه الفرق منذ ذلك الحين وحتى الآن على أمل الوصول إلى صياغات نهائية بشأن الموضوعات التي تختص ببحثها، ولا تزال اجتماعات اللّجنة وفرق العمل المنبثقة عنها تنعقد بين الحين والآخر بغية التوصل إلى توافقات بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش.

وفي إطار التطوير أيضًا، وافقت القمة العربية في دورتها العادية الرابعة والعشرين، المنعقدة في العاصمة القطرية "الدوحة"، بتاريخ (2013/3/26 م) على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ودعت الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الإسراع في ذلك، وقد صدّقت على هذا الميثاق حتى تاريخه المملكة العربية السعودية، ووقعت عليه "مملكة البحرين" ، ويحتاج الأمر إلى تصديق سبع من الدول الأعضاء ، لدخول النظام الأساسي حيز التنفيذ وتصبح المحكمة قائمة، ويشار في هذا الصدد إلى أن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المنعقد في (مارس/ آذار 2014 م)، قد اعتمد النظام الأساسي لهذه المحكمة واختيرت "المنامة "عاصمة البحرين مقرًا لها، وتتألف من سبعة قضاة، حسب هذا النظام.

ولا يزال موضوع "نتائج أعمال اللّجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين ؛ لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها " _ يدرج بصفةٍ مستمرة_ على جدول أعمال مجلس الجامعة على المستوى الوزاري حتى لحظة كتابة هذه الورقة، وقد أُلحِق بموضوع التطوير أيضًا موضوع خاص بـ"بعثات ومكاتب جامعة الدول العربية في الخارج"، وذلك في ضوء رغبة بعض الدول الأعضاء بمراجعة جدوى استمرار بعثات ومكاتب ومراكز الجامعة في بعض الدول الأجنبية، ولا

يزال الجدل بين الدول الأعضاء قائمًا من ناحية وضع آلية متوافق عليها ؛ لتقييم جدوى استمرار هذه البعثات والمكاتب والمراكز من عدمه، من واقع أهميتها في خدمة الصالح العربي ، وكثيرًا ما تدعو قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة الوزاري _ اللّجنة مفتوحة العضوية والفرق الأربعة المنبثقة عنها_ إلى تكثيف اجتماعا تها للتوصل إلى توافق حول الموضوعات المختلف بشأنها.

([1]).وقائع مهمة في مسيرة الجامعة، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني:
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/HistoricalOverView.aspx

([2]) .ناصيف حتي، تطوير جامعة الدول العربية: التحديات والفرص، أكاديمي وكاتب ودبلوماسي سابق بجامعة الدول العربية، ووزير الخارجية والمغتربين السابق للجمهورية اللبنانية، 2016/3/15، موقع جريدة الشروق المصرية الالكتروني:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15032016&id=78a7ab10-8abd-47d0-8042-2c35911089ef

([3]).ناصيف حتى، "الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق"، في: جميل مطر (وآخرون)، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية؛ المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، 1993، ص 263.

([4]).أنظر نص المادة السادسة والتحفظات اليمنية والعراقية عليها في الصادق شعبان (وآخرون)، العمل العربي المشترك: إنجازات وآفاق، كتاب شؤون عربية، سلسة تصدرها مجلة شؤون عربية، ط1، 1987، ص186، 190، 191.

([5]).على سبيل المثال وفي مرحلة المد القومي في ستينات القرن العشرين قررت قمة القاهرة (13-1) 7/11/1964تشكيل قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية -حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التي صدق عليها مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته الثالثة في يونيو 1961- ونص قرار القمة في هذا الصدد في فقرته الخامسة على أن: "تلتزم الدول بتسهيل مهمة القائد العام وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التي تصدر منه". أنظر: مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها (1946-1985)، 1987، ص23-24، ومع ذلك فلم يقبل لبنان ولا الأردن مطالب الفريق علي عامر قائد القيادة العربية الموحدة، وعارضت الدولتان وجود قوات عربية على أراضيها في وقت السلم. أنظر: محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي 1945-1967، القاهرة، دار المعارف، 1979، ص 506-507.

.([6])أنظر: ناصيف حتي، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق، مرجع سابق، ص264–267.

. ([7])تنص المادة على انه "يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية...إلخ."

.([8])لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر جدول أعمال لجنة الشؤون السياسية، الدورة العادية 105 لمجلس جامعة الدول العربية، البند 10، الأمانة العامة، إدارة شؤون مجلس الجامعة.

.([9])مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، مرجع سابق، ص69.

.([10])نفس المرجع السابق، ص123.

.([11])أنظر البيان الختامي للقمة العربية الطارئة في الدار البيضاء (23–1989/5/26)، منشور في عدد جريدة الأهرام، الصادر بتاريخ 1989/5/27.

.([12])أنظر البيان الختامي والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي في القاهرة (21–1996/6/23)، منشور في عدد جريدة الأهرام، الصادر بتاريخ 1996/6/24.

.([13])أنظر البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (13) في عمان/ الأردن (27–2001/3/28)، بند 5، ص3.

.([14])الأمانة العامة لجامعة الدول العربية– إدارة شؤون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (16)، تونس، الجمهورية التونسية، (22–23 مايو/ أيّار 2004)، ص18.

.([15])مجلد قرارات الدورة العادية (17) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الجزائر– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 23 مارس/ آذار 2005، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة شؤون مجلس الجامعة.

https://arabaffairsonline.com/%d9%81%d9%8a-%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%8a%d9%84%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b3%d9%8a-%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9/

ثانياً - دور جامعة الدول العربية في المجالات (الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية)

مجلة شؤون عربية العدد 183، 2020

د. على صالح موسي سبتمبر 8, 2020

تحتفل جامعة الدول العربية هذا العام (2020) بالعيد الماسي لنشأتها التي تؤرخ مرور (75) عامًا على وضع هيكل مؤسسي للنظام الإقليمي العربي وترسيخ الهوية القومية العربية، واتسعت عضويتها من سبع دول عربية هي جملة الدول العربية المستقلة في أواسط الأربعينيات لتشمل اثنتين وعشرين دولةً عربيةً حاليًا. وفي هذه الورقة نحاول تسليط الضوء سريعًا على بعض جوانب ([1])دور الجامعة العربية في المجالات: (الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية.)

لاشك بأن جامعة الدول العربية قد تمكنت على امتداد تاريخها من القيام بعدد من الأدوار التي نصّ عليها الميثاق، أو مواجهة التطورات والأحداث خلال مسيرتها ، ومع التسليم بأنّ الجامعة العربية تتكون من دول ذات سيادة، وأن فاعلية دورها تظل مرهونة بقدرات دولها ومواقف حكوماتها تجاه الجامعة ونشاطاتها، ومواقفها الفعلية وليست المعلنة، فالجامعة تمثل مرآة عاكسة لطبيعة العلاقات السياسية العربية البينية بأنماطها الصراعية والتعاونية ،وتطويرها نحو الأفضل لمواكبة المستقبل([2])المرهون بالإرادة السياسية للدول الأعضاء ، ومع ذلك لا يمكن أن نقلل من أهمية تأثير أسلوب إدارتها – أي أمينها العام وصفاته وخبراته في التعامل مع الكثير من المشكلات المثارة في المنطقة – وقيادته لجهازها.

1 - دور جامعة الدول العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك:

تشير المادة الثانية من الميثاق بوضوح بأنّ الغرض من الجامعة هو " توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها... وهذا يعني أن اهتمام الصدارة يأتي للجانب السياسي ، ولم يحظ الجانب الاقتصادي بنفس مكانة القضايا السياسية وما تضمنته نفس المادة من أهداف اقتصادية لا تتجاوز فكرة تعزيز التعاون بحسب نظم كل دولة وأحوالها دون الإشارة إلى أسلوب التعاون وقد يكون من أسباب ذلك هو ارتباطات الدول الأعضاء بالتجمعات النقدية (المنطقة الاسترلينية وكتلة الفرنك الفرنسي) . وظهر محور اهتمام الجامعة بعقد اللّجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية أول اجتماع لها في شهر يوليو1945م، وكان أول قراراتها إقامة مؤسسة مالية لإنقاذ أراضِ فلسطين ودرس الوسائل الكفيلة؛ لتحسين المستوى الاجتماعي فيها([3]).

أ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

اهتمت الجامعة العربية بإيجاد الآليات الاقتصادية الفاعلة وإنشاء مؤسسات عربية تدفع بعجلة التكامل الاقتصادي خطوات إلى الأمام يؤازر المد القومي الوحدوي السائد في حقبة الخمسينات والداعي والداعم لإطار ملائم ؛ لتلبية طموح وحلم العرب في إقامة الوحدة الاقتصادية العربية، وقد اتخذت اللّجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد في دمشق بتاريخ (1956/5/22 م) قرارًا بتشكيل لجنة من الخبراء العرب لإعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها([4])، وكانت الغاية منها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة ، وتحقيق أفضل

الشروط ؛ لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها وتوفير رفاهية بلادها ، ووافق عليها المجلس الاقتصادي بموجب القرار رقم (85)، بتاريخ (2/ 1957/6 م) .([5])وكان المجلس قد أقر بتاريخ (9 سبتمبر 1953 م) إنشاء " الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية "، والذي بدأ أعماله من مقره بالقاهرة عام 1957 م، وظل يمارس اختصاصاته حتى إلغائه في عام 1978 م في إطار تفادي الازدواجية في اختصاصات المنظمات العاملة ضمن منظومة الجامعة ([6])ثم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964م

وبعد ست سنوات من إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1953م صادقت الدول بتاريخ (26 مارس 1959 م) على بروتوكول بشأن إسباغ كيان ذاتي على المجلس الاقتصادي واستجابة لرغبة المجلس الاقتصادي التي عبر عنها في اجتماعه بتاريخ (14 يناير 1959م) صدر البروتوكول لإسباغ كيان ذاتي عليه تمكينًا لإتاحة الفرصة للحكومات للانضمام إلى المجلس دون التقيد بالالتزام الخاص بمجلس الدفاع المشترك ، ووافق مجلس الجامعة بتاريخ (1977/3/29م) على تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بحيث ينشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي_ يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ، ووزراء الخارجية ، أو من ينوب عنهم تكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه في ميثاق الجامعة العربية أو هذه الاتفاقية_ ويتولى المجلس مهمة الموافقة على إنشاء أيّة منظمة عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها وذلك وفق الأحكام التي يقررها لذلك."

ب ـ لجنة التنسيق بين الجامعة والأجهزة العاملة في نطاقها:

بعد أن اتسع نطاق تشكيل المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية وتداخلت الاختصاصات لهذه الأجهزة، كان لابد من تنظيم عملها وتقييم دورها ، وكما قرر في عام 1974 م مجلس الجامعة إنشاء لجنة التنسيق بين الجامعة والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية وكذلك تشكيل لجنة من كبار الخبراء العرب بتاريخ (21 أكتوبر 1975 م)؛ لبحث أوضاع هذه المنظمات والتعرف على كيفية مساهمتها في زيادة فاعلية العمل العربي المشترك ، وقد توصلت اللّجنة إلى أن النظام الذي تسير عليه هذه المنظمات ليحقق الحد الأدنى المطلوب من العمل المشترك؛ بسبب عدم وجود هيئة رئيسية مركزية ترسم السياسة العامة وتخطط للعمل المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتحديد أهدافه وأولوياته وآلياته وكثرة المنظمات المتخصصة التي أنشئت بموجب اتفاقيات مستقله ودون تخطيط ،وقد دعت اللجنة إلى إلغائها بناءً على توصية لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات والتي تم إنشاؤها بتاريخ (21 أكتوبر 1975 م)، كما تطورت صلاحيات المجلس ؛ لتشمل إصدار القرارات الملزمة ([7])، كما جرى تنظيم عمل لجنة التنسيق في الوقت الراهن ، حيث تعقد اجتماعاتها برئاسة معالي الأمين العام ، ومشاركة أكثر من (33) مؤسسة عربية متخصصة؛ لبحث ومناقشة رفع مستوى استمرار قيام التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين جامعه الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاق الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة وذلك؛ لزيادة كفاءة العمل العربي المشترك.

ج - عقد التنمية العربية المشتركة:

وبعد حرب الخليج الثانية اتخذت القمة التي عقدت بالقاهرة عام 1996 م قرارًا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووضع المجلس بالفعل برنامج تنفيذي؛ لإنشاء المنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في (1/1/ 1998 م)، ودخلت بتاريخ (2005/1/1 م) المنطقة مرحلتها النهائية وأصبحت كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول أعضاء الجامعة عند المستوى الصفري. كما أطلق على قمة "عمان" في عام 2001 م وصف "القمة الاقتصادية" ، وتبنت هذه القمة المبادرة المصرية الخاصة بعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي ب"القاهرة" في نوفمبر 2001 م تحت شعار "الارتقاء بأداء الاقتصادات العربية"، وأصبح العمل العربي الاقتصادي المشترك حقيقة ملموسة تعبر عنه شبكة واسعة من المؤسسات والصناديق والمشاريع العربية المشتركة المتداخلة المهمات والاختصاصات في مختلف الميادين([8])

د - القمم العربية: الاقتصادية والتنموية والاجتماعية:

استضافت دولة "الكويت" مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأول (يناير 2009 م)، وأكدت قراراته على تنمية المجتمعات العربية قاطبةً، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها من منطلق فكر اقتصادي وتنموي عربي عصري وجديد([9])، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة ، وتدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات ، والمشروعات الاجتماعية، والإصلاح البيئي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي والربط البري وبرامج الأمن المائي والغذائي والاتحاد الجمركي العربي، فضلًا عن الإعلان عن مبادرة سمو أمير الكويت بإنشاء صندوق

لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بهدف تحقيق التكامل العربي .([10])ونجحت القمة بتوحيد الرؤى حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأقرت القمة الثانية التي عقدت بشرم الشيخ (يناير 2011 م) مشروعات الربط البحري بين الدول العربية، وربط شبكات الإنترنت العربية، ومبادرة البنك الدولي؛ لدعم مشروعات البنية الأساسية والاستثمار في التنمية البشرية وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، علاوةً على تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والمشاريع العربية لدعم صمود القدس. وأقرت القمة الثالثة التي عقدت (يناير 2013 م) مبادرة خادم الحرمين الشريفين "الملك عبد الله بن عبد العزيز " الداعية إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن(50%) ، ورؤوس أموال الشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن (50%)، واعتمدت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية ، والاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030م) ، واستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية 2013 م، ومباركة الخطوات التي تمت في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي والالتزام بالعمل على إتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه، وصولًا للتطبيق الكامل له في عام 2015م ،

وأقرت القمة الرابعة والتي عقدت بمدينة "بيروت" (20 يناير 2019 م) أهمية إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذ القرارات السابقة ([11])، ودعت إلى تبني سياسات استباقية ؛ لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من

إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة، ووضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي ، واعتمد المؤتمر (الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 ، والاطار الاستراتيجي العربي)؛ للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد (2020–2030 م)([12]) .

2 - المجالس الوزارية المتخصصة:

تعتبر المجالس الوزارية المتخصصة سواءً في الجانب الاقتصادي أو غيرها من أنجح آليات العمل العربي المشترك في تنفيذ المهام والخطط والأنشطة ،حيث يجتمع الوزراء المتخصصون في اجتماعات دورية؛ لمناقشة مواضيع محددة ، وتقوم الأمانة العامة بدورٍ فعالٍ ونشط في الإعداد والتحضير لتلك الاجتماعات وتنفيذ المهام والقرارات الصادرة عنها ،كما تقوم بمتابعة تنفيذ القرارات والسياسات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واقتراح بنود جداول الأعمال ومشاريع القرارات والتوصيات بالتشاور مع الدول ويرتبط مستوى تنفيذ القرارات والأنشطة بمدى تفاعل الدول الأعضاء معها والتجاوب في تنفيذها ، ويبلغ عدد المجالس الوزارية الآن(15) مجلس، تقوم أمانة فنية متخصصة لكل مجلس في إطار الأمانة العامة بتنظيم كافة شؤونه، من تحضير لاجتماعاته ومتابعة تنفيذ قراراته ([13])

3 - دور جامعة الدول العربية في العمل الثقافي العربي المشترك:

بمجرد إنشاء الجامعة العربية بادرت الدول العربية إلى إعلان " المعاهدة الثقافية فيما بين أعضاء جامعة الدول العربية " في (27 نوفمبر 1945 م) ،وهي أول وثيقة تضامنية تعاقدية، تنال موافقة رأي الدول الأعضاء حولها، نظرًا لما للعامل الثقافي من مكانة في تكوين الوعي العربي العام، وأكدت الدول الأعضاء في ديباجة المعاهدة أن القصد منها " زيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع

المستوى الثقافي لشعوبها "، وحددت التوجهات الأساسية للعمل الوحدوي في مضماري التربية والثقافة؛ لإكساب إنشاء الجامعة العربية بعدًا حضاريًا غرضه تنشئة جيل عربي موحد الفكر والعقيدة ومستنير ومدرك لأهداف أمته ، وكان من نتائج المعاهدة إنشاء عدة أجهزة وذلك تنفيذًا للمادة الرابعة من ميثاق الجامعة ومنها اللّجنة الثقافية ،والتي بدأت نشاطها 1946 م وتكونت من ممثلين عن الدول العربية وتعمل تحت إشراف مجلس الجامعة، كما تم إنشاء الإدارة الثقافية في الأمانة العامة ؛لتنسيق العمل بين الأجهزة الثقافية المختلفة في الدول العربية([14])

ووافق مجلس الجامعة بتاريخ (21 مايو 1964 م) على "ميثاق الوحدة الثقافية العربية" و"ميثاق المعلم العربي"، و" دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" . وأكدت الدول الأعضاء في نص ميثاق الوحدة الثقافية ،أنّه جاء استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية ، وإيمانًا بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية ، وبأنّ الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطبيعي في مجال الحضارة الإنسانية والسلام العالمي المبني على أسس (العدل والحرية والمساواة. ([15]))

وفي عام 1947 م دعت الأمانة العامة لعقد المؤتمر الثقافي العربي الأول في" لبنان" ، وحضرت له وتم فيه تحديد الأسس العامة للمناهج الدراسية للثقافة العربية القومية (التربية الوطنية والقومية ، التاريخ ، الجغرافيا، واللغة العربية)، وتابعت تنفيذ مخرجاته، حيث أقر مجلس الجامعة إنشاء معهد إحياء المخطوطات العربية وتم تطوير المعهد باقتراح من الأمانة العامة وموافقة

مجلس الجامعة عليه في(يناير 1956 م)، ولمواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا تم عام 1969 م إنشاء قسم العلوم والتكنولوجيا يتبع مكتب الأمين العام للجامعة مباشرة ، وظلّ يعمل بهذه الصفة إلى (سبتمبر 1972 م) ثم ضمه لاحقًا إلى إدارة العلوم في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي(23 سبتمبر 1953 م) أقر مجلس الجامعة إنشاء معهد البحوث والدراسات العربية وبدأ العمل به فعليًا في (الأول من نوفمبر 1953 م) بافتتاح الدراسة وشمل تخصصاته على(الآداب، اللغات ، التاريخ ، الجغرافيا، الاقتصاد ، الدراسات الاجتماعية ،والقانونية الدولية).

وبدعوة من الجامعة عقد المؤتمر الأول(1953) لوزراء المعارف والتربية والتعليم في "القاهرة"، وأوصى بتأليف كتب موحدة تتضمن عددًا من الموضوعات المطلوب تدريسها عربيًا، كما أوصى بتحديد مدة التعليم الابتدائي بست سنواتٍ، وأن يكون مجمل المرحلتين الأولى والثانية اثنتي عشرة سنةً ، وأقر المؤتمر الثاني لوزراء التربية ببغداد عام 1964 م "ميثاق الوحدة الثقافية العربية ([16])" وصادق على دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ لتتولى مسؤولية الإدارة الثقافية في الجامعة العربية وفي نفس العام تم تأسيس معهد المخطوطات 1946 وكان ملحقًا بالإدارة الثقافية في الأمانة العامة ثم الحق في ما بعد في قصر الأمير" فؤاد" بشارع البستان ([17])وهو مركزًا علميًا يستفيد منه العلماء والباحثون والمحققون في المخطوطات.

أ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

تحتفل المنظمة هذا العام بمناسبة مرور خمسين عامًا على إنشائها وكان ولازال لها دور متزايد في رفع "مستوى الموارد البشرية في البلاد العربية والنهوض بأسباب التطوير التربوي والثقافي والعلمي والبيئي والاتصال ، وتنمية

اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل الوطن العربي وخارجه، ومد جسور الحوار والتعاون بين هذه الثقافة والثقافات الأخرى في العالم ([18])"وأصبحت وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية تقوم بالإعداد والتحضير لاجتماعات المجالس الوزارية العربية وهي : (وزراء الثقافة والتربية والتعليم ، والتعليم العالي والبحث العلمي ،والآثار والتراث الحضاري).

ومثل قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1970م، كإحدى المنظمات المتخصصة في إطار جامعة الدول العربية ،مثل نقله نوعية في العمل الثقافي العربي المشترك ، وبعقد المؤتمر الأول للمنظمة بالقاهرة (25 يوليو من نفس العام) تم الإعلان عن تأسيسها وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي ووافق على النظام الداخلي للمؤتمر العام وتقرر رسميًا إلحاق كل الأجهزة الثقافية التابعة للجامعة بالمنظمة .([19])، حيث نقل تبعية معهد البحوث إلى المنظمة مع غيره من الأجهزة الثقافية بالجامعة بناءً على قرار من الأمين العام للجامعة بتاريخ (1970/9/10م).([20]) .

ب - مؤتمرات وزراء الثقافة العرب:

وتطبيقًا لميثاق الوحدة الثقافية دعت الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى عقد المؤتمر الأول لوزراء الثقافة بعمان سنة 1976 م تحت شعار "سياسة ثقافية عربية موحدة "، وطور المؤتمر من أسلوب عمله منذ دورته العاشرة المنعقدة بالجمهورية التونسية يومي(26 و27 فبراير 1997 م) واتجه إلى تحديد موضوع رئيس لكلّ دورة من الموضوعات الثقافية الكبرى التي تستأثر باهتمامات البلدان العربية ومن نتائج هذا الأسلوب أنّه أصبح للمؤتمر عبر دوراته المختلفة رصيدًا مهم من المكاسب والإنجازات، شملت مجالات العمل الثقافي العربي المشترك.

وعقد وزراء الثقافة 21 دورة لمؤتمرهم ، وكان آخره الذي عقد في القاهرة يومي(14 و15 أكتوبر 2018 م)، ناقشوا خلاله المشروع الثقافي العربي أمام التحديات الراهنة وترسيخ الهوية العربية من خلال تعزيز وحماية اللغة العربية ومواجهة التحديات الثقافية، ومشكلات التطرف والغلو والإرهاب والعنصرية ، وتعزيز الحوار والتواصل مع العالم من خلال استثمار الفنون العربية "السينما، والتشكيلية" ،و تفعيل خطة العمل للنهوض بالتصنيع الثقافي في الوطن العربي وإنشاء سوق ثقافية عربية مشتركة ([21])، وتشجيع تحويل الأنشطة الثقافية ومستلزماتها إلى محتويات رقميّة واستمرارية مشروع العواصم الثقافية العربية، وتعديل التسمية لتصبح "العواصم العربية للثقافة ، والاستفادة من مبادئ العقد العربي للحقّ الثقافي (2018–2027 م) في بلورة مشروعات العاصمة العربية للثقافة.

ج - مؤتمرات وزراء الثقافة والسياحة العرب:

أظهرت الحاجة إلى أهمية العمل المشترك بين وزراء الثقافة ووزراء السياحة في قضايا إحياء التراث وتوظيفه في تعزيز الهوية الثقافية العربية، حيث شهدت مدينة الإسكندرية (يوم 11ديسمبر 2018 م)، عقد أعمال الاجتماع المشترك الأول لوزراء الثقافة والسياحة في الدول العربية، وذلك بالتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حيث رأت الجامعة إلى أن عقد المؤتمر يأتي رغبةً لحكومات الدول العربية في إحياء تراثها، وتوظيفه بما يخدم تأكيد جهودها؛ لتعزيز الهوية الثقافية العربية، وتعريف دول العالم بها.

وانعقد المؤتمر المشترك الثاني ب تونس (16 أكتوبر 2019 م)، واعتمد مبادرة تونس لرقمنة التراث السياحي "تثمين وتعليم واستثمار" ،وأكد

على أهمية التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الوطن العربي. واتخذ عددًا من القرارات بشأن تنفيذ مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية ، وصيانة المواقع والمعالم التاريخية والأثرية وإيجاد السبل لتمويلها، بالإضافة إلى السياحة المتحفية بالوطن العربي.

د - مؤتمرات الآثار والتراث الحضاري:

نظمت جامعة الدول العربية أول مؤتمر للآثار والتراث الحضاري سنة 1947 م، وبحث سبل إعطاء التراث الثّقافيّ المكانة الجوهرية التي يستحقها في مسيرة التنمية، باعتباره رافدًا أساسيًا من روافد التطور وركيزة هامة؛ لترسيخ الهوية العربية والإسلامية لدى النّاشئة . ومنذ عام 1971م، كان التوجه إلى عقد دورة كل سنتين ، يشارك فيها عددًا من ممثلي الدول العربية الأعضاء من المسؤولين عن الشأن التراثي، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والجمعيات الفاعلة في هذا المجال؛ لتبادل الآراء والخبرات من خلال الجلسات العامّة والورش العلمية([22]) "وتم تنظيم أخر المؤتمرات بالمملكة الأردنية الهاشمية، وهي الدورة (23) خلال الفترة (18–20 أبريل 2018م)؛ لمناقشة التقنيات الحديثة في برامج ومشاريع التعريف بالممتلكات الثقافية في الوطن العربي والتوعية بضرورة الحفاظ عليها.

4 - دور جامعة الدول العربية في العمل الإعلامي العربي المشترك:

في البداية لابد من التمييز بين الإعلام العربي للدول وإمكاناته الكبيرة وأهدافه القطرية، والإعلام العربي المشترك وهو اختصاص جامعة الدول العربية، بأجهزتها المختلفة وفي الصدارة منها دور قطاع الإعلام والاتصال والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العربي ودور مؤسسات العمل الإعلامي

المشترك، والتي تشمل مجلس وزراء الإعلام واللّجنة الدائمة وإدارات الإعلام في المنظمات المتخصصة.

والواضح أنّه لم يكن هناك تصور سياسي لدور الإعلام في الأمانة العامة عند نشأتها ، إلاّ أنّ أحداث طارئة أهمها بروز قضية فلسطين على الصعيد الدولي برزت ضرورة إيجاد أداة إعلامية تتصدى لأعداء القضية الفلسطينية ولنصرتها دوليًا ، وواجهت الأمانة العامة منذ البداية مشكلة الإعلام العربي في الخارج باتخاذ قرار في (يونيو 1945 م) بتفويض الأمين العام في تنظيم الدعاية للبلاد العربية ومنها فلسطين والمضي في إنشاء المكاتب وإنفاق المبالغ اللازمة في حدود ما تقتضه المصلحة ، وبعد أشهر من صدور هذا القرار رأى مجلس الجامعة أهمية تنظيم الدعاية لفلسطين وربط هذه الدعاية بجامعة الدول العربية وأمانتها العامة ([23])، وبتاريخ (19مايو 1951 م) أصدر مجلس الجامعة قرارًا يقضي بتأليف لجنة ؛ لتنظيم شؤون الدعاية العربية في العالم والتي بدورها تقدمت بتوصيات بتاريخ (27 سبتمبر 1951 م) ([24])، وكان من ضمنها إنشاء إدارة الاستعلامات والنشر التي مارست عملها منذ 1953 م ، حيث يسجل هذا التاريخ بدء عمل أول جهاز إعلامي للجامعة العربية.

وخلال السنوات الست اللاحقة ،اتسعت مجالات عمل الإدارة مع ازدياد عدد المكاتب الخارجية التي بلغ عددها عام 1959 م خمسة مكاتب: (مكتب نيويورك أفتتح بتاريخ(1955/04/20 م) ، "ريو دي جانيرو" ،"بيونس آيرس" ، "بون ،جنيف")إضافة إلى المكاتب الفرعية التالية في الولايات المتحدة وهي: (مكاتب "واشنطن "، "شيكاغو" ، "سان فرنسيسكو") ([25])، وأعاد مجلس الجامعة (مارس 1959 م) النظر في الهيكل الإعلامي

وبموجبه تشكل من اللّجنة الدائمة للإعلام والمكتب الدائم للدعوة العربية والذي يتألف من الملحقين الصحافيين في البعثات الدبلوماسية العربية في القاهرة أو من يقوم مقامهم ومندوب عن مصلحة الاستعلامات للجمهورية العربية المتحدة، ومهمة المكتب تنسيق العمل بين جهاز الإعلام في الأمانة العامة وبين إدارات الإعلام للدول الأعضاء ([26])

أ - مجلس وزراء الإعلام العرب:

في(4 مارس 1964 عقد مجلس وزراء الإعلام العرب، دورته الأولى تنفيذاً لقرار القمة العربية في يناير عام 1964، لوضع خطة عربية جماعية للإعلام ؛ لإبراز القضايا العربية والدعوة لها ،حيث حدد قرار المجلس وظيفة مكاتب الإعلام العربي في الخارج كونها وظيفة إعلامية بالدرجة الأولى ،وأما ما يوكل إليها من مهام تمثيلية فهو فرعي .وتنحصر مهمة هذه المكاتب في متابعة الحجج الصهيونية وأساليبها والتعرف على أوجه نشاطها والتصدي لها ([27])، كما أكد المجلس على ضرورة إنشاء الاتحادات المهنية الإعلامية فأوصى بتشجيع قيام (اتحاد للصحافيين العرب واتحاد الإذاعات العربية ، واتحاد وكالات الأنباء العربية ، وبنك للفيلم العربي على صيغة الهيئة السينمائية العربية المشتركة) ، بهدف إنتاج أفلام عربية مشتركة وإقامة هيئة عربية للمعارض ومجلس عربي أعلى للنشر ([28])وعقد المجلس (50) دوره كان آخرها الدورة العادية (50) بتاريخ (17 يوليو 2019 م).

ووافق مجلس الجامعة على إنشاء "اللّجنة الدائمة للإعلام العربي"، (1959/03/26م) وهي تتألف من رؤساء أجهزة الإعلام العربية ، وتتولى وضع الخطط العامة لسياسة الإعلام العربي المشترك وتنسيق جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن وحتى تاريخ (17 يوليو 2019م) عقدت اللّجنة

(94) دورة ، وكان من قرارات اللّجنة إصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمجلة شؤون عربية ، وفكرة إصدارها تعود إلى صيف عام 1980 م، حيث تبناها الأمين العام للجامعة العربية وأوصت بها اللّجنة الدائمة للإعلام العربي، وصدر أول عدد منها في(1 مارس 1981 م) في الجمهورية التونسية (مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) آنذاك، ، وقد صدر من المجلة أعدادها الأولى بنسخ إنجليزية وفرنسية واسبانية وألمانية حتي عام 1982 م، وكان صدور المجلة شهريًا حتى العدد (37 مارس1984 م)، وبعد ذلك أصبحت تصدر دورية كل ثلاثة شهور ([29])

ب - خطط العمل الإعلام العربي المشترك:

أولت جامعة الدول العربية اهتمامًا كبيرًا للتخطيط في مجال العمل الإعلامي العربي المشترك ، وفتحت المجال أمام الخبراء والمفكرين العرب للإسهام في تقديم الرؤى والمقترحات في هذا الجانب ، وشواهده كثيرة ومنها: إقرار مجلس وزراء الإعلام(13 فبراير 2008م) بمبادئ تنظير البث الفضائي الإذاعي والتليفزيوني في المنطقة العربية انطلاقًا من "ميثاق جامعة الدول العربية " وروح "وثيقة العهد والتضامن" والبيان الخاص "مسيرة التطوير والإصلاح([30]) "، وتضمنت علانية وشفافية المعلومات وحماية حق الجمهور في الحصول عليها وحماية المنافسة الحرة في مجال خدمات البث وعدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة والتقيد بضوابط وأنماط خدمة البث وإعادة البث الفضائي التي تصدر وفقًا لمبادئ هذه الوثيقة ، وما نص عنه ميثاق الشرف الإعلامي العربي

وأطلق الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الإعلام والاتصالات والمعلومات العرب المنعقد بدمشق بتاريخ (17 نوفمبر 2008 م)" العشرية

العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات (2009 . 2018 م) " ؛ وذلك تحقيقًا لنشر وتعميم استخدام تطبيقات اندماج الإعلام والاتصالات لما في ذلك من تعزيز لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتقليص الفجوة الرقمية والمعرفية وتحقيق أوسع معدلات النفاذ الشامل والعادل؛ لتحقيق متطلبات بناء مجتمع المعرفة واقتصاده ، وتعزيز التواصل الإعلامي والاتصال محليًا وعربيًا ودوليًا. ([31])

وأقر مجلس وزراء الإعلام العرب في دورة استثنائية بتاريخ (2001/8/15 م) خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج ، وهي تعمل على ثلاثة محاور أساسية وهي : القضية الفلسطينية، ومحاربة ظاهرة الإرهاب، وتصحيح الصورة النمطية السلبية للعرب والمسلمين في الخارج، وإبراز الصورة الصحيحة لهم ، وشهدت الخطة تحديث عدة مرات حتى تتماشى مع هذه التغيرات .([32])وفي (مايو 2013م) صدر النص المعدل لاستراتيجية الإعلامية العربية وفق توصيات فريق العمل (عقد اجتماعاته بتونس خلال الفترة من (2– 4 مايو 2013 م) والذي قام بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها " وعملت الأمانة العامة على وضع الخطط العملية لتنفيذ أهدافها ، وحرصت الاستراتيجية على بلورة رؤية واعية في مطلع الألفية الثالثة للتعامل مع عصر العولمة بكل ما يحفل به من متغيرات وما يطرحه من تحديات وبما يتمكن الإعلام العربي من دعم رسالته وتطوير خطابه الإعلامي وآلياته ووسائله على المستويين العربي والدولي. ([33])

كما أكدت على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي وأنه لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه

لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948 م ، ورفض كافة أشكال التوطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس وفقًا لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

5 - الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب:

قدمت المملكة العربية السعودية الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب، (بتاريخ 19 ديسمبر 2013 م)، وهو مقترح يقوم على تطوير منظومة العمل العربي في مجال الإعلام بما يتناسب مع التطورات في عالم الإعلام الذي لا ينحصر في الإعلام الحكومي الرسمي ، بل هنالك الإعلام الخاص الذي بات يشكل حضورًا متميزًا إلى جانب الإعلام الحكومي([34])، وارتكزت الاستراتيجية على تكثيف برامج التصحيح الفكري باستخدام مختلف وسائل الاتصال الجماهيري، وخاصةً الشبكة العنكبوتية ، والمنتديات الثقافية وغيرها، وتنظيم الدورات التدريبية الإعلامية والحلقات النقاشية وورش العمل الخاصة بمكافحة الإرهاب والتطرف، وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية، نظمت الأمانة العامة عددًا من الفعاليات ،شملت عقد(7) حلقات نقاشية بحثية حول دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب و(22) اجتماع لفريق الخبراء الدائم المعني ب" متابعة دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب .([35])

ويعتمد تحقيق أهداف الاستراتيجية الإعلامية بالدرجة الأولى على تبني أجهزة الإعلام العربية لهذه الأهداف وإسهامها الجاد في ترجمتها إلى واقع إعلامي ، فإن الأمر يتطلب دعم وتطوير وتوسيع قاعدة الكوادر الإعلامية العربية والعمل على تأهيلها بما يجعلها قادرة على مواكبة العصر بكفاءة ،

وتشجيع إقامة مدن ومواقع للإنتاج الإعلامي العربي تستجيب للمتطلبات المتزايدة لأجهزة الإعلام العربية الأرضية منها والفضائية وذلك على غرار مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية والمناطق العربية الحرة للإعلام والمعلومات، والعمل على التكامل فيما بينها .([36])

وطورت الجامعة ميثاق الشرف الإعلامي العربي _ من خلال فريق العمل _ بتضمينه تعهد الإعلاميون العرب العاملين في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات الالتزام الذاتي ، والنابع من إحساسهم بمسؤولياتهم المهنية والقومية، بمواد الميثاق وفقًا لمنطقه ومبادئه وأهدافه([37])، وباعتباره ركيزة أساسية للتضامن العربي، وصوّن الهوية العربية والتعامل الواعي مع قضايا العصر ، في ضوء المتغيرات الدولية ، والتقدم التقني المتسارع في مختلف المجالات ، والالتزام بالصدق وتحري الدقة فيما يبثه الإعلام العربي بكافة أشكاله من بيانات ومعلومات وأخبار واعتماده على مصادرها الأساسية، والالتزام بتصويب أي أخطاء في هذا الصدد .([38])

من خلال العرض السريع يتضح أنّ: جامعة الدول العربية تقوم بنشاطٍ كبيرٍ وبمهمة متابعة كافة الخطط الإعلامية والإعداد والتحضير للاجتماعات التي تنظم وتتابع تنفيذ القرارات ويأتي على رأس هذه الاجتماعات اجتماعات مجلس وزراء الإعلام واجتماعات المكتب التنفيذي (عقدت الدورة العادية (12) للمكتب التنفيذي خلال الفترة من 12 إلى 16 يناير 2020م) واجتماعات اللجنة العربية للإعلام الالكتروني (عقد الاجتماع (15) للّجنة خلال الفترة من (12 إلى 16 يناير 2020م)) ومتابعة تنفيذ مضمون وأهداف الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030م.([39])

وفي جانب الاتصال والتواصل الاجتماعي يستمر تطوير تصميم البوابة الإلكترونية، وتفعيل الموقع باللغتين العربية والإنجليزية، والتوسع في استخدام خدمات الإعلام المجتمعي (شبكات التواصل الاجتماعي) ، واستكمال مشروع إنشاء إذاعة وتليفزيون جامعة الدول العربية على شبكة الإنترنت ، وتطوير مجموعة من المشروعات المشتركة في مجالات الإعلام الجديد وتطبيقاته مع كل من الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنتدى التعاون العربي الصيني، ومنتدى التعاون العربي الهندي .([40]) كما تعمل على تعزيز دور المكاتب الإعلامية العربية وبعثات الجامعة العربية في الخارج ومجالس السفراء وجمعيات الصداقة العربية الأجنبية، وتكثيف التعاون في مجال الإعلام العربي الخارجي بين وزارات الخارجية والإعلام العربية واستثمار القنوات الفضائية العربية التي تبث باللغات الأخرى والتي تصل إلى مناطق العالم المختلفة في نقل الخطاب الإعلامي العربي([41]) .

([1]) نظرية الدور اشتهرت في توضيح مخرجات الأنظمة السياسية، وفي تحديد طبيعة المكانة التي تشغلها الدولة بالنظر إلى بقية الفواعل إقليميا ودوليا. للمزيد يمكن الاطلاع : حبيبة زلاقي، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي ، تاريخ الاطلاع 1أغسطس 2020 ،الرابط : https://webcache.googleusercontent.com/search?q

([2])للمزيد راجع: د. مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، العدد299، ديسمبر 2003/يناير 2004

([3]) جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مجموعة مؤلفين، ندوة حول الجامعة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت الطبعة الأولى 1983م ص214، وظل المجلس يستعين باللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية حتى عام 1956 حيث لم يتم دعوتها للانعقاد بعد ذلك.

([4]) حددت المادة الأولى أهداف هذه الاتفاقية؛ إذ نصت على أن تقوم بين دول أعضاء الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة ما يأتي:حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية الأجنبية. حرية الإقامة والعمل

والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصاد حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.حق التملك والايصاء والإرث.

([5])مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تاريخ الاطلاع 2أغسطس 2020 ، موقع المعرفة الرابط :www.marefa.org/

([6]) وقائع في مسيرة جامعة الدول العربية ، مرجع سابق

([7])جامعة الدول العربية الواقع والطموح، المرجع سابق216

([8]) عيد تأسيس جامعة الدول العربية 75 ،المرجع السابق

([9]) عقد قمة تخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي هي مبادرة مصرية –كويتية تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008

([10]) وتقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشكل دوري كل عامين. وتحقيقا لآلية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة الجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

([11])القرارات التي تم اتخاذها والمشاريع التي تبنتها القمم العربية التنموية السابقة في دوراتها المتعاقبة الأولى في الكويت: 19–20 يناير 2009 م، والثانية في شرم الشيخ: 19 يناير 2011 م، والثالثة في الرياض : 21 – 22 يناير 2013م،

([12]) قرر المجتمعون عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة بعد أربع أعوام في مطلع عام 2023 م في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

([13]) (المجالس الوزارية المعنية بالجانب الاقتصادي : هي الإسكان والتعمير العرب – الشئون الاجتماعية العرب – وزراء النقل العرب – الوزاري العربي للسياحة – الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة – وزراء الإعلام العرب – وزراء الداخلية العرب – الوزاري العربي للكهرباء – وزراء الشباب والرياضة العرب – المجلس الوزاري العربي للمياه – وزراء العدل العرب – وزراء الصحة العرب – الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات – الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ – المجلس العربي للسكان والتنمية) تاريخ الاطلاع 4 أغسطس 2020 الرابط :
http://www.lasportal.org/ar/InFocus/Pages/InfocusDetails.aspx?RID=73

([14])جامعة الدول العربية الواقع والطموح ،مرجع سبق ذكره ص 297

([15])وقائع في مسيرة جامعة الدول العربية ، مرجع سابق

([16])تتكون الاتفاقية من 31 مادة وصدرت بتاريخ 29 فبراير 1964 ومتاحة على موقع جامعة الدول العربية الرابط :
http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=57

([17]) بعد عام من التأسيس (1947) سمي المعهد ب: معهد إحياء المخطوطات ، للمزيد راجع الرابط: http://www.malecso.org/institute/who-we-are

([18])عن المنظمة – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تاريخ الاطلاع : 9 أغسطس 2020 الرابط: https://www.alecso.org/nsite/ar/news

([19]) أنشئت المنظمة بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية ،للمزيد راجع : جامعة الدول العربية :الواقع والطموح مرجع سابق

([20])المعهد في سطور – معهد البحوث والدراسات العربية تاريخ الاطلاع :9أغسطس 2020 الرابط:https://iars.net/

([21]) أقرها مؤتمر الوزراء المسئولين عن الشئون الثقافية في الوطن العربي في دورته الثانية عشرة المنعقدة في الرياض يومي 21 و22 نوفمبر 2000

([22]) التعريف بمؤتمر الآثار ، تاريخ الاطلاع 11أغسطس 2020 ،،الرابط : http://culture.alecso.org/heritagecongress/?page_id=6

([23])جامعة الدول العربية الواقع والطموح، لمرجع سابق ذكره ص 412

([24])تضمنت " انشاء إدارة عامة ،في الأمانة العامة باسم الإدارة العامة للاستعلامات والنشر يرأسها مدير عام يعينه مجلس الجامعة لمدة معينه ويعونه عدد من المستشارين ذوي الكفايات الممتازة على أن تكون كل الدول الأعضاء ممثلة فيها وتؤلف مبدئيا من الأقسام التالية –الاستعلامات – التحرير والأبحاث ، المطبوعات ،المخطوطات ،الإدارة والحسابات ، الإذاعة ،المحاضرات ،السينما والمسرح وانشاء مكاتب في أهم العواصم ويكون عددها في البدء سته على الأقل : نيويورك ،لندن ، سان باولو ،باريس ،انقره ،نيودلهي ولم يتخذ المجلس قرار بشأن هذه التوصيات ، المرجع السابق ص 413

([25]) جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره ص414

([26]) جامعة الدول العربية الواقع والطموح المرجع السابق

([27])وقائع في مسيرة جامعة الدول العربية، مرجع سابق

([28])جامعة الدول العربية الواقع والطموح مرجع سبق ذكره ص 418 و419

([29])مجلة شؤون عربية ،نبذة عن المجلة ،تاريخ الاطلاع 14 أغسطس 2020 الرابط : https://arabaffairsonline.com

([30]) وثيقتان صدرتا عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دور انعقاده العادي السادس عشر (قمة تونس)

([31]) وقائع في مسيرة جامعة الدول العربية ،مرجع سابق

([32])الاجتماع الثاني لفريق عمل الخبراء المعني بتقييم وتحديث خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج ، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2020 الرابط : http://www.lasportal.org/ar/Sectors/Dep/Pages/ActivityDetails.aspx?ReID=1608&RID=39&SID=7

([33]) عقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2019/12/15 الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بتقييم وتحديث خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج، وذلك بعد الانتهاء من استيفاء ترشيحات كافة الدول الأعضاء في الفريق

([34])أقر مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب عام 1998م، استراتيجية عربية إعلامية لمكافحة الإرهاب، نصت على تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتنمية الوعي العام العربي والوطني والقومي وإبراز الصورة الصحيحة للإسلام

([35])راجع تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة (قطاع الأعلام والاتصال) وإجراءات تنفيذ قرارات المجلس بين الدورتين (152) و(153) مارس 2020

([36])الاستراتيجية الإعلامية العربية النص المعدل وفق توصيات فريق العمل الذي قام بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها . والذي انعقد في تونس خلال الفترة من 2- 4 مايو 2013 ، تاريخ الاطلاع 14 أغسطس 2020 ، الرابط :
http://www.lasportal.org/ar/Sectors/Dep/Pages/DepVersionsDetails.aspx?ReqID=85&RID=39&SID=7

([37])ميثاق الشرف الإعلامي العربي النص المعدل وفقا لتوصيات فريق العمل الذي قام بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها . والذي انعقد في تونس خلال الفترة من 2-4 مايو 201 للمزيد يمكن الاطلاع على نص الميثاق على الرابط:
http://www.lasportal.org/ar/Sectors/Dep/Pages/DepVersionsDetails.aspx?ReqID=85&RID=39&SID=7

([38])يعتبر ميثاق الشرف الإعلامي وثيقة استرشادية لرصد وتقويم الأداء الإعلامي العربي وفي منح العضوية أو تعليقها أو إلغائها في الاتحادات والمنظمات العربية وما ينبثق عنها من مجالس وهيئات في مجال الإعلام العربي(م25) . وتسري أحكامه على الإعلام العربي بأشكاله ووسائله كافة، ويعتبر وثيقة من وثائق جامعة الدول العربية(م26)

([39])تم اعتمادها بموجب القرار رقم 436 الصادر عن الدورة العادية (48) لمجلس وزراء الإعلام العرب، كما تم اقرارها من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (29) التي عقدت بالمملكة العربية السعودية عام 2018

([40]) تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة ،مرجع سابق

([41])الاستراتيجية الإعلامية العربية النص المعدل وفق توصيات فريق العمل الذي قام بتحديث هذه الوثيقة وتطويرها . والذي انعقد في تونس خلال الفترة من 2- 4 مايو 2013 ، تاريخ الاطلاع 13 أغسطس 2020 الرابط :
http://www.lasportal.org/ar/Sectors/Dep/Pages/DepVersionsDetails.aspx?ReqID=85&RID=39&SID=7

https://arabaffairsonline.com/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

ثالثاً - جامعة الدول العربية والتعاون الدولي

مجلة شؤون عربية العدد 183، 2020

د.خالد الهباس سبتمبر 10, 2020

يمكن القول أنّ التعاون الدولي هو أحد تجليات التنظيم الدولي، أي أنّه يرتكز على الظاهرة الإيجابية للسياسة الدولية_ لاسيما إذا ما قلنا أنّ العلاقات الدولية تهتم بشكل أو بآخر بظاهرة الحرب والسلام. بالتالي يمكن القول: "أنّ التعاون الدولي يتمحور حول الجهود المبذولة من قبل الوحدات المكونة للنظام الدولي، من دول ومنظمات ...إلخ، بهدف تعزيز القواسم المشتركة بينها؛ لتحقيق المصالح المتبادلة " ، ومع تعدد مستويات الفاعلين على المستوى الدولي، وفي إطار تعدد مستويات تحليل الظاهرة السياسية، يمكن القول: "أنّ المنظمات الإقليمية أو الدولية أو غير ذلك، أصبحت من الفاعلين في تشكيل السياسة الدولية، بجانب الدول بالمقام الأول.

وجامعة الدول العربية هي إحدى المنظمات الإقليمية التي أوجدت رابطة مؤسساتية بين الدول الأعضاء فيها ؛ لتعزيز وتنسيق السياسات بين هذه الدول، مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء واستقلالها، وكان للمكوّن الجغرافي والثقافي والتاريخي أساسًا في تشكيل هوية هذه المنظمة، بجانب الاعتبارات السياسية بطبيعة الحال، وفي الشق السياسي من عملها_ وخاصةً على الصعيد الدولي_ سعت جامعة الدول العربية إلى الالتحام مع الفضاء الإقليمي المحيط، بل وتجاوز ذلك ؛ لنسج علاقات تعاون مع المنظمات المناظرة الدولية، وكذلك القوى الفاعلة على الساحة الدولية؛ لحشد الدعم للقضايا العربية وتحقيق المصالح العليا للأمة العربية.

وقد بدأت عملية تعزيز علاقات التعاون الجماعية العربية مع الأطراف الأجنبية بشكل أوضح ومتزايد مطلع الألفية، وذلك في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وتبلور نمط جديد من العلاقات الدولية قائم على تداخل المصالح وتقارب المسافات بين الدول والشعوب، ولم يقتصر تعزيز التعاون هنا على الجانب السياسي بل شمل خلق آليات وأطر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنّه لم يكن هناك تواصل بين المنظمة والأطراف الأجنبية سوى خلال العقدين الأخيرين، لكن عجلة وآليات هذا التعاون تبلورت بشكلٍ واضحٍ في هذه الفترة_ خاصةً في ظل تزايد قوى العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول.

وسوف يكون التركيز في هذه المقالة على أطر التعاون الدولي التي من خلالها سعت جامعة الدول العربية إلى تعزيز مصالح الدول العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز بشكلٍ أكبر على الشق السياسي تماشيًا مع مبدأ تقسيم العمل، ووفقًا للنطاق الجغرافي، تسهيلًا لوصول المعلومة للقارئ الكريم.

1 - آليات التعاون القائمة مع الأطراف الأجنبية:

تنقسم آليات التعاون التي أقامتها جامعة الدول العربية مع الأطراف الأجنبية من دول وتكتلات ومنظمات إلى التصنيفات التالية: اتفاقيات (التفاهم، التعاون) بين الأمانة العامة ووزارات الخارجية والجهات المناظرة في المنظمات الإقليمية والدولية، والتي تتضمن إقامة مشاورات سياسية دورية بين كبار المسؤولين في الأمانة العامة ونظرائهم في وزرات الخارجية في هذه الدول، من أجل تبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك

وتعزيز أطر التعاون المشترك، وهناك عشرات الاتفاقيات التي وضعت إطارًا للتعاون بين الأمانة العامة وهذه الأطراف، نذكر منها_ على سبيل المثال وليس الحصر_ الاتفاقيات التي تم توقيعها مع: (أستراليا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، باكستان، المجر، البرتغال، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا، قبرص، أسبانيا، إيطاليا، أوكرانيا، الاتحاد من أجل المتوسط، تشيلي، كوبا، الأكوادور، فنزويلا، الأرجنتين، بيرو، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة شنغهاي للتعاون، الأمم المتحدة،...إلخ).

منتديات التعاون العربي والحوارات الإستراتيجية: وهي عبارة عن أليات للتعاون الجماعي بين الدول العربية مع بعض الدول الأجنبية والتي بموجبها تعقد اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين وعلى مستوى وزراء الخارجية بشكلٍ دوري بالتناوب بين الدول العربية وهذا الطرف الأجنبي أو ذاك، وسيتم التحدث عنها في الصفحات التالية. آليات التعاون على مستوى القمة، والتي بموجبها يعقد اجتماع دوري بين القادة العرب ونظرائهم من الدول الأجنبية وفق دورات انعقاد يتم الاتفاق عليها بين الجانبين، مثل: (القمة العربية الأفريقية، القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية، القمة العربية الأوروبية)، وأخيرًا تم الموافقة على عقد قمة عربية–صينية.

أ ـ التعاون العربي-الأسيوي:

في ضوء تزايد ثقل القوى الأسيوية على الساحة الدولية سعت الأمانة العامة؛ لتعزيز العلاقات الجماعية العربية مع الدول الآسيوية، بالتالي واكبت الانفتاح العالمي على القوى النافذة في شرق آسيا _على وجه الخصوص _فأنشأت العديد من منتديات التعاون وآليات التعاون المختلفة مع هذه الدول، وهي كالتالي.

1 - منتدى التعاون العربي الصيني:

تم التوقيع على إعلان منتدى التعاون العربي الصيني في مقر الأمانة العامة عام 2004 م، بهدف خلق مظلة للتعاون الجماعي بين الدول العربية و"الصين" في ظل تزايد تأثير ودور "الصين" على الساحة الدولية، وفي إطار العلاقات التاريخية والمصلحية التي تربط الجانبين العربي والصيني. وترتكز آلية المنتدى على عقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية من الجانبين كل سنتين، بالإضافة إلى عقد اجتماع على مستوى كبار المسؤولين كل سنة، تعقد بالتناوب بين الجانب العربي والصيني، وقد حقق المنتدى العديد من الانجازات حيث تم خلق أكثر من 15 آلية للتعاون في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومجال الفضاء والعلوم وغيرها)، تعقد اجتماعاتها الدورية كل سنتين، وخلال الدورة التاسعة للمنتدى التي عقدت في شهر (تموز/يوليو 2020 م) تم الموافقة على عقد قمة عربية صينية على أن يتم تحديد موعد انعقادها بالتوافق بين الجانبين. ويمكن القول: "أنّ الجانبين العربي والصيني نجحا في خلق شراكة استراتيجية شاملة أصبحت منارة للتعاون العربي مع الأطراف الأجنبية الأخرى.

وقد عقد المنتدى حتى هذه اللحظة تسع دورات وزارية وست عشرة دورة على مستوى كبار المسؤولين، وغني عن القول أن حجم التبادل العربي الصيني تجاوز (261 مليار دولار) عام 2019 م، وتتبادل "الصين" والدول العربية الدعم لقضايا الطرف الآخر في المحافل الدولية والإقليمية، وأوجد المنتدى آلية للحوار الدوري حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بهدف تحقيق التوافق في المواقف بين الجانبين حيالها وبما يحشد

الدعم للقضايا العربية، مثل (القضية الفلسطينية، والأزمات العربية القائمة، ومسائل الإرهاب ونزع السلاح... إلخ).

كما قامت القيادة الصينية بطرح مبادرة "الحزام والطريق" عام 2013 م؛ لخلق مزيد من الترابط بين الدول الواقعة في النطاق الجغرافي للمبادرة، وبما يعزز البنية التحتية لذلك ويخلق فضاءً رحبًا للتعاون بين هذه الدول، وقد وقعت نحو تسع عشرة دولة عربية على اتفاقيات تعاون مع الجانب الصيني في هذا الإطار، ونحن على يقين بأنّ التعاون العربي الصيني سيشهد المزيد من التعاون والتطور_ خاصة في ظل الموافقة على عقد القمة العربية الصينية، وفي ظل الفرص المتاحة لدى الجانبين، ووجود الإرادة المشتركة لديهما.

2 - منتدى التعاون العربي الهندي:

تأسس المنتدى عام 2008 م من خلال التوقيع على مذكرة تعاون لتأسيس المنتدى، بحيث تتشكل لجنة رفيعة المستوى تجتمع سنويًا على مستويات مختلفة تضم" ترويكا" (القمة العربية والأمانة العامة ووزارة الخارجية الهندية)، وعقدت اجتماعاتها على مستوى كبار المسؤولين، وقد تم عام 2013 م تطوير مذكرة التعاون التي بموجبها تمت الموافقة على تأسيس المنتدى لإعطائها مزيد من الزخم، بحيث أصبحت آلية انعقاد المنتدى تتم على مستوى وزراء الخارجية العرب ووزير الخارجية الهندي كل سنتين، بالإضافة إلى عقد اجتماع سنوي على مستوى كبار المسؤولين من "الدول العربية" و"الهند". وقد عقد المنتدى دوراتٍ على مستوى كبار المسؤولين، ودورة واحدة على المستوى الوزاري في مملكة البحرين عام 2016م، ويتم التنسيق حاليًا لعقد الدورة الوزارية الثانية للمنتدى في الهند في موعد يناسب الجانبين.

وغني عن البيان أن الهند من القوى الآسيوية الصاعدة، وتربطها بالعالم العربي روابط تاريخية وثقافية ومصلحية، ترتكز على القواسم المشتركة وتوافق الرؤى حيال قضايا الدول النامية وأهمية دعمها في عالم مضطرب. كما أنّ العلاقات الاقتصادية بين الجانبي العربي والهندي في تنامٍ مستمرٍ في ظل اعتماد الهند على النفط المستورد من المنقطة العربية، ووجود الملايين من اليد العاملة الهندية في الدول العربية_ وخاصةً دول الخليج العربية._

3 - منتدى التعاون العربي الياباني:

تأسس المنتدى الاقتصادي العربي الياباني عام 2009 م ، بهدف تعزيز التعاون في مجال التجارة والاستثمار والطاقة والتنمية المستدامة والتكنولوجيا وغيرها من المجالات الحيوية. وقد عقد المنتدى (4) دورات على المستوى الوزاري حتى الآن، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين الدول العربية واليابان (111 مليار دولار) عام 2018م). كما تم عام 2013 م إبرام مذكرة تعاون بين جامعة الدول العربية وحكومة اليابان تم بموجبها إنشاء آلية للتعاون في المجال السياسي والثقافي والتعليمي، بحيث يعقد اجتماع وزاري للحوار بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجية كل عامين بالتناوب، وقد عقد الاجتماع الوزاري الأول في مقر الأمانة العامة في (أيلول/سبتمبر 2017 م)، ويجري التنسيق لعقد الدورة الوزارية الثانية للحوار السياسي خلال الفترة القريبة القادمة.

منتدى التعاون بين الدول العربية ومجموعة دول جزر الباسيفيك:

سعت جامعة الدول العربية في إطار حرصها على حشد الدعم للقضايا العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى نسج علاقات متشعبة في مختلف التكتلات الجغرافية كما سبق ذكره، وكان من بين تلك المجموعات "مجموعة دول جزر الباسيفيك" التي تعتبر كتلة تصويتية مهمة في الأمم المتحدة،

وكانت دولة الأمارات العربية المتحدة سباقة في طرح مبادرة تعزيز العلاقات مع هذه الجزر، والتي تبنتها جامعة الدول العربية، حيث تم عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى بين الدول العربية وهذه المجموعة في "أبوظبي" بالإمارات العربية المتحدة في (حزيران/يونيو 2010 م) تم خلاله التوافق على إقامة منتدى للتعاون، إلاّ أنّ التقدم المحرز على هذا الصعيد لا يزال محدودًا نظرًا للخلافات السائدة بين هذه الجزر لجهة مواقفها من القضايا العربية والانقسام الحاصل بينها، دون نسيان ما قد تقع تحته من تأثير من الدول المجاورة أو الدولية التي تريد تحييد مواقف هذه الدول أو كسب أصواتها بجانبها، ولا يزال موضوع التعاون مع هذه المجموعة مطروحًا على أجندة مجلس الجامعة، ولا يزال العمل جاريًا على دراسة سبل تفعيل التعاون معها.

ب - التعاون مع الدول الأورو-آسيوية:

1 - منتدى التعاون العربي الروسي:

كان لروسيا الاتحادية (الاتحاد الروسي سابقًا) على الدوام تأثيرًا كبيرًا على الساحة الدولية_ وخاصةً في المنطقة العربية، وترتبط" روسيا" مع العالم العربي بروابط تاريخية تعود إلى الحقبة السوفيتية، واستمرت العلاقات الوثيقة مع "روسيا " من قبل عددًا من الدول العربية، وتنامت هذه العلاقات بعد نهاية الحرب البادرة لتشمل دول عربية أخرى. وتتبنى "روسيا" مواقف داعمة للقضايا العربية_ وخاصةً القضية الفلسطينية منذ عقود، ولا تزال "روسيا" بصفتها أحد القوى الدولية الفاعلة والعضو الدائم في مجلس الأمن تتبنى سياسة تأخذ في الحسبان تطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أقامت جامعة الدول العربية منتدى للتعاون مع "روسيا" عام 2009م، حيث عقد المنتدى الذي يجتمع على مستوى وزراء الخارجية خمس دورات حتى الآن، كان آخرها في (نيسان/أبريل 2019 م) في "موسكو"، وتتعدد

المواضيع التي يتضمنها المنتدى لتشمل بجانب القضايا السياسية، التعاون الاقتصادي والثقافي بوجهٍ أخص. وفي ظل الإرادة الواضحة والعلاقات الوثيقة والإرادة المشتركة، والدور الروسي في المنطقة، فإنّ المنتدى يسير وفق خطوات واضحة؛ ليعكس المواقف الجماعية والتوافقات التي يتوصل إليها الجانبان (العربي والروسي) حيال الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

منتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان:

تعتبر دول آسيا الوسطى من الدول المهمة وذات الفرص الواعدة كدول حديثة الاستقلال، وتمتلك المقومات الاقتصادية والموقع الجغرافي_ ناهيك عن الصلات التاريخية والثقافية الكبيرة بالمنطقة العربية والإسلامية_، وقد حرصت جامعة الدول العربية، إلى تعزيز أطر التعاون مع هذه الدول الوليدة، من خلال خلق إطار مؤسسي تحت مظلة جامعة الدول العربية أُسوةً ببقية الأطراف الأجنبية، وقد أتت المبادرة ؛ لخلق هذا الإطار المؤسسي للتعاون مع هذه الدول بمبادرة من المملكة العربية السعودية عام 2008 م، وفي عام 2014 م تم عقد الدورة الأولى للمنتدى في "الرياض" بالمملكة العربية السعودية، فيما عقدت الدورة الثانية في "دوشنبيه" بجمهورية طاجاكستان. ويعقد المنتدى دورة لوزراء الخارجية من الجانبين كل سنتين، يرتكز جدول أعمالها على تعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تتضمن آلية المنتدى عقد اجتماع مشترك لاتحادات الغرف العربية ورجال الأعمال مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان.

2 - منتدى التعاون العربي التركي:

تعتبر "تركيا" من الدول القوية الإقليمية المهمة_ خاصةً في ظل موقعها الجيو–استراتيجي، واقتصادها المتطور، بجانب علاقاتها التاريخية مع

المنطقة. وقد تم التوقيع على إطار لإقامة منتدى التعاون العربي التركي على هامش مؤتمر دول الجوار الذي عقد في إسطنبول عام 2007م على أن يعقد المنتدى سنويًا بحضور وزراء الخارجية من الجانبين، وكان في البداية مقصورًا على "ترويكا" مجلس الجامعة على المستوى الوزاري والقمة، ومن ثم ارتأت الدول العربية حضور جميع الدول العربية الراغبة. وقد عقد المنتدى خمس دورات بالتناوب كان أولها في إسطنبول عام 2008 م وآخرها في إسطنبول عام 2012 م. كما تمخض عن تفاهمات المنتدى إقامة اجتماعات لوزراء الاقتصاد والاستثمار والصناعة من الجانبين، وكذلك ورش عمل حول الأمن الإقليمي وحوارًا برلمانيًا عربيًا تركيًا. لكن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية والتدخلات المتزايدة في الشؤون العربية أدت إلى تجميد أعمال المنتدى، وذلك تعبيرًا عن الرفض العربي لهذه التدخلات.

ج - الحوار العربي الأوروبي:

تعود فكرة الحوار العربي الأوروبي إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي، وخاصةً بعد الحظر النفطي الذي قامت به الدول العربية، ما أصاب الدول المستوردة للبترول بالذعر، خاصةً في ظل الاعتماد الكبير_ آنذاك _على النفط العربي. وقد لا يكون منطقيًا حصر الحوار العربي الأوروبي حول هذه النقطة بعينها في ظل الروابط التاريخية التي تجمع دول الإقليمين. فبجانب الاعتبارات التاريخية والسياسية والأمنية، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للدول العربية حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين(330 مليار دولار) عام 2018 م، وقد أدركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهمية خلق أطر مؤسساتية للتعاون مع الجار الأوروبي، خاصةً في ظل التأثير المتبادل لقضايا وأزمات دول الإقليمين على الأمن والاستقرار

على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد خطى التعاون العربي الأوروبي خطوات ثابتةً نحو شراكة أكثر مؤسسةَ، الأمر الذي أسفر عن عقد أول قمة عربية أوروبية، والتي استضافتها جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ في (فبراير 2019 م)، فيما سيضيف الجانب الأوروبي القمة الثانية عام 2022 م. وأتى انعقاد القمة؛ ليجسد الإدراك المشترك من قبل الجانبين حول الفرص الوافرة للتعاون، بالتالي محورية هذه العلاقة، والقواسم المشتركة التي تنبع من الحتمية الجغرافية للإقليمين.

وتجدر الإشارة إلى أن آليات التعاون العربي الأوروبي تتمحور، بجانب اجتماعات القمة، حول اجتماعات دورية تعقد على مستوى وزراء الخارجية كل سنتين، حيث عقدت حتى الآن خمس دورات للاجتماع الوزاري كان آخرها في "بروكسل" في (فبراير 2019 م). فيما يعقد اجتماع سنوي للسادة المندوبين الدائمين لجامعة الدول العربية مع سفراء اللّجنة السياسية والأمنية لدى الاتحاد الأوروبي، وقد تم عقد أول لقاء في مقر الأمانة العامة عام2012م، فيما تم عقد اللّقاء الثامن في "بروكسل" في (يناير 2020 م). وتشمل أجندة الاجتماع كافة القضايا التي تهم الجانبين _خاصةً في المجالين السياسي والأمني_ مثل: (القضية الفلسطينية، الأزمات الإقليمية القائمة في المنطقة، مكافحة الإرهاب، الهجرة...إلخ).

ويعقد على هامش هذا الاجتماع الاجتماعات الخاصة بمجموعات العمل الخاصة بالتعاون في بعض المجالات على مستوى الخبراء، مثل: (مجالات الإنذار المبكر وإدارة الأزمات، الهجرة، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسلح، مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطنية...إلخ). وقد تم إقامة آلية جديدة للتعاون وهي اجتماع الخلوة الذي يعقد على هامش

انعقاد اجتماع كبار المسؤولين السابق ذكره، بحيث تخصص لموضوع معين، وكان التغير المناخي موضوع اجتماع الخلوة الأول الذي عقد في (يناير 2020م). ويتوجب الإشارة هنا إلى أنّ الجانبين يعقدان في إطار التعاون القائم بينهما عددًا كبيرًا من ورش العمل وفقًا لبرنامج تعاون يتم اعتماده بشكل دوري بينهما، يغطي العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

د ـ الشراكة العربية الأفريقية:

تعتبر القارة الأفريقية ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وتعداد السكان، ويقدر ناتجها الإجمالي بنحو (3.4 تريليون دولار)، وتتمتع أفريقيا بموقع جغرافي لا يقل أهمية عن الموقع الجغرافي للعالم العربي، إضافةً إلى كونها غنية بالموارد المعدنية والزراعية، وتربطها بالعالم العربي صلات (تاريخية وثقافية) وثيقة، ويقع معظم سكان الدول العربية في النطاق الأفريقي من العالم العربي. وتقاسم الجانبان الدعم في مسائل النضال والتنمية عبر العقود.

وقد أدركت الدول العربية أهمية هذه العلاقة، حيث عقدت أول قمة عربية أفريقية عام 1977 م بالقاهرة، إلا أنّها توقفت بسبب التطورات السياسية التي مرت بها المنطقة. واستأنفت القمة انعقادها عام 2010 م في مدينة "سرت" الليبية، وتأجل انعقاد القمة العربية الأفريقية الخامسة التي من المقرر أن تستضيفها المملكة العربية السعودية بسبب تفشي وباء كورونا، ومن المتوقع عقدها في أقرب فرصة، وتعقد القمة العربية الأفريقية كل ثلاث سنوات بالتناوب، كما يعقد على هامشها عددًا من الفعاليات مثل اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية، والمنتدى الاقتصادي. كما توجد آليات أخرى تعزز من هذا التعاون مثل الاجتماع الوزاري الخاص بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتقوم الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقية بالإشراف على

عملية تعزيز عملية الشراكة العربية الأفريقية من خلال خطة العمل العربية الأفريقية المشتركة التي يتم إقرارها بشكلٍ من قبل وزراء الخارجية والقادة من الجانبين وتتضمن الأنشطة والفعاليات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمدة ثلاث سنوات. كما تعقد اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين، مثل لجنة تنسيق الشراكة العربية الأفريقية التي تعقد اجتماعين سنويًا على مستوى كبار المسؤولين بالتناوب، وتعقد اجتماعًا على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتكون عضوية هذه اللّجنة من "تروبكا "القمة من الجانبين، وبعض الجهات الأخرى المعنية بالتعاون العربي الأفريقي.

هـ - التعاون مع دول أمريكا الجنوبية:

أولت الأمانة العامة اهتمامًا كبيرًا للعلاقات مع دول أمريكا اللاتينية_ لاسيما في ظل الروابط الشعبية والمتمثلة في وجود جاليات من أصول عربية مؤثرة في بعض هذه البلدان، ناهيك عن المصالح المتبادلة والتوافق في وجهات النظر حيال الكثير من القضايا الإقليمية والدولية.

وقد أخذ التعاون الجماعي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية منحنى إيجابيًا وفعالًا مع عقد أول قمة عربية مع دول أمريكا الجنوبية عام 2005 م في برازيليا، ومنذ ذلك الحين بات التعاون بين الجانبين في تطور مستمر، حيث عقدت أربع قمم، كان آخرها قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الرابعة التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الرياض عام 2015 م، وهناك آليات متعددة على المستوى الوزاري حيث عقد عددًا من الاجتماعات لوزراء الخارجية، وكذلك بالنسبة لوزراء الاقتصاد، وأيضًا لوزراء التربية والتعليم، ووزراء البيئة، ووزراء الشؤون الاجتماعية،

ووزراء السياحة، وذلك بجانب اجتماعات كبار المسؤولين الدورية، كما عقد أربعة مؤتمرات لرجال الأعمال من الجانبين العربي والأمريكي الجنوبي.

و - التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات أخرى:

بدأ التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، وتطور بشكلٍ تدريجي عبر الزمن ليأخذ أشكالًا متعددةً، منها المشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب وتبادل الوثائق والتنسيق على مستوى الأمناء العامين، إضافة إلى تنفيذ بعض البرامج المشتركة في مجالات اقتصادية واجتماعية وتنموية متعددة.

وقد توصلت المنظمتان إلى اتفاقية تعاون عام 1989 م، والتي أصبحت تشكل إطارًا عامًا للتعاون بينهما، بالإضافة إلى اتفاقيات تعاون بين المنظمات المتخصصة التابعة لكل منظمة. ويعقد اجتماعًا عامًا للتعاون بين المنظمتين كل سنتين، كان أولها عام 1983 م في "تونس"، وتوالت اجتماعات التعاون العام، والذي يشارك فيه المنظمات والوكالات المتخصصة من الجانبين، حيث عقد حتى الآن نحو أربعة عشر اجتماعًا عامًا للتعاون، كان آخرها في "جنيف" عام 2018 م، ويتخلل هذه الاجتماعات عقد اجتماعات قطاعية للتعاون بشكلٍ دوريّ حول المواضيع ذات الأولوية للجانبين. وفي سبيل تعزيز التعاون بين المنظمتين بما يتواكب مع التطورات والتحديات التي تشهدها الساحتين الإقليمية والدولية، وفي ظل الأولويات الخاصة بكل منظمة، تم توقيع بروتوكول إضافي في (سبتمبر 2016 م) من قبل رئيسي المنظمتين، تم بموجبه تحديث وتطوير بعض جوانب اتفاقية التعاون الموقعة عام 1989 م، بما يجعلها تتضمن مواضيع جديدة للتعاون، وشهد التعاون بين الجانبين نقلة أخرى بعد افتتاح الأمم المتحدة لمكتب اتصال لها بـ"القاهرة" في منتصف

عام2019 م، بهدف تعزيز التواصل وتنسيق آليات التعاون بشكلٍ أكبر بينهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاجتماعات رفيعة المستوى التي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة كل عامين مع رؤساء المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تمثل فرصة لمزيد من التعاون وتطوير أساليبه، وتبادل وجهات النظر حيال ذلك وغيره من القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما يتوجب الإشارة هنا إلى عملية التنسيق المستمرة بين المبعوثين الشخصيين للأمين العام للأمم المتحدة حيال قضايا المنطقة والأمين العام وكبار المسؤولين في الأمانة العامة، وخاصةً فيما يتعلق بالقضايا والأزمات الإقليمية _على وجه الخصوص._

هـ – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

ترتبط جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعلاقات تعاون منذ سنوات، حيث تحرص المنظمتان على تبادل الزيارات وتبادل الحضور للاجتماعات رفيعة المستوى من حين لآخر، وعادة ما تتم دعوة الأمانة العامة لحضور الاجتماعات الوزارية للمنظمة وغيرها من الفعاليات المتعلقة بمجموعة شركاء المتوسط، وقد تعمقت علاقة التعاون هذه مع تبادل الزيارات بين رئيسي المنظمتين منذ عام 2011 م_ على وجه الخصوص_ ويعقد ورشة عمل دورية بين الأمانتين حول القضايا ذات الأهمية بالنسبة لهما، بحضور رئيسي المنظمتين، كان آخرها عام 2018 م في "فيينا". كما تعقد من فترة لأخرى بعض الفعاليات المشتركة بين الأمانتين، مثل إطلاق بعض الكتب المترجمة، وكان آخرها في (فبراير عام 2020م).

ز ـ قضايا الحد من التسلح ونزع السلاح

تولي جامعة الدول العربية اهتمامًا كبيرًا لقضايا الحد من التسلح ونزع السلاح، وذلك منذ أنّ قامت في عام 1974 م بتكليف الدول الأعضاء فيها

بإدراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية 29(في ديسمبر 1974 م) تحت عنوان "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، ومنذ ذلك الحين وهي مستمرة في متابعة هذا الموضوع، وقد أنشأت لجنة فنية عربية من قبل مجلس الجامعة الوزاري ؛ لمتابعة التطورات على الساحة الدولية والإقليمية فيما يخص أسلحة الدمار الشامل وأخلاء الشرق الأوسط.

كما تقوم الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي أصبح لها دور هام في التعريف بقضايا السلاح. وبجانب الاهتمام بموضوعات أسلحة الدمار الشامل، فإنّ الأمانة العامة تهتم بموضوعات الأسلحة التقليدية وعلى رأسها مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (غير المشروعة)، وهناك مشروع تعاون مشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي؛ لمكافحة ظاهرة الإتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (غير المشروعة).

https://arabaffairsonline.com/%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%a7%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a/

انتهى التقرير
The report ended
Raport się zakończył
***